جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سباق التسلح في أفريقيا

دراسة حالة مصر وإثيوبيا

من سنة 2015 إلى 2021

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبين:

- ✓ بوسليماني ناصر
- ✓ عماري فاتح

إشـــــراف:

د. خالد بقاص

لجنة المناقشة:

✓ د. سليم دحه	رئيسا
✓ د. خالد بقاص	مشرفا ومقررا
✓ أ. عبد الفتاح حلواجي	مناقشا

السنة الجامعية:2021/2020

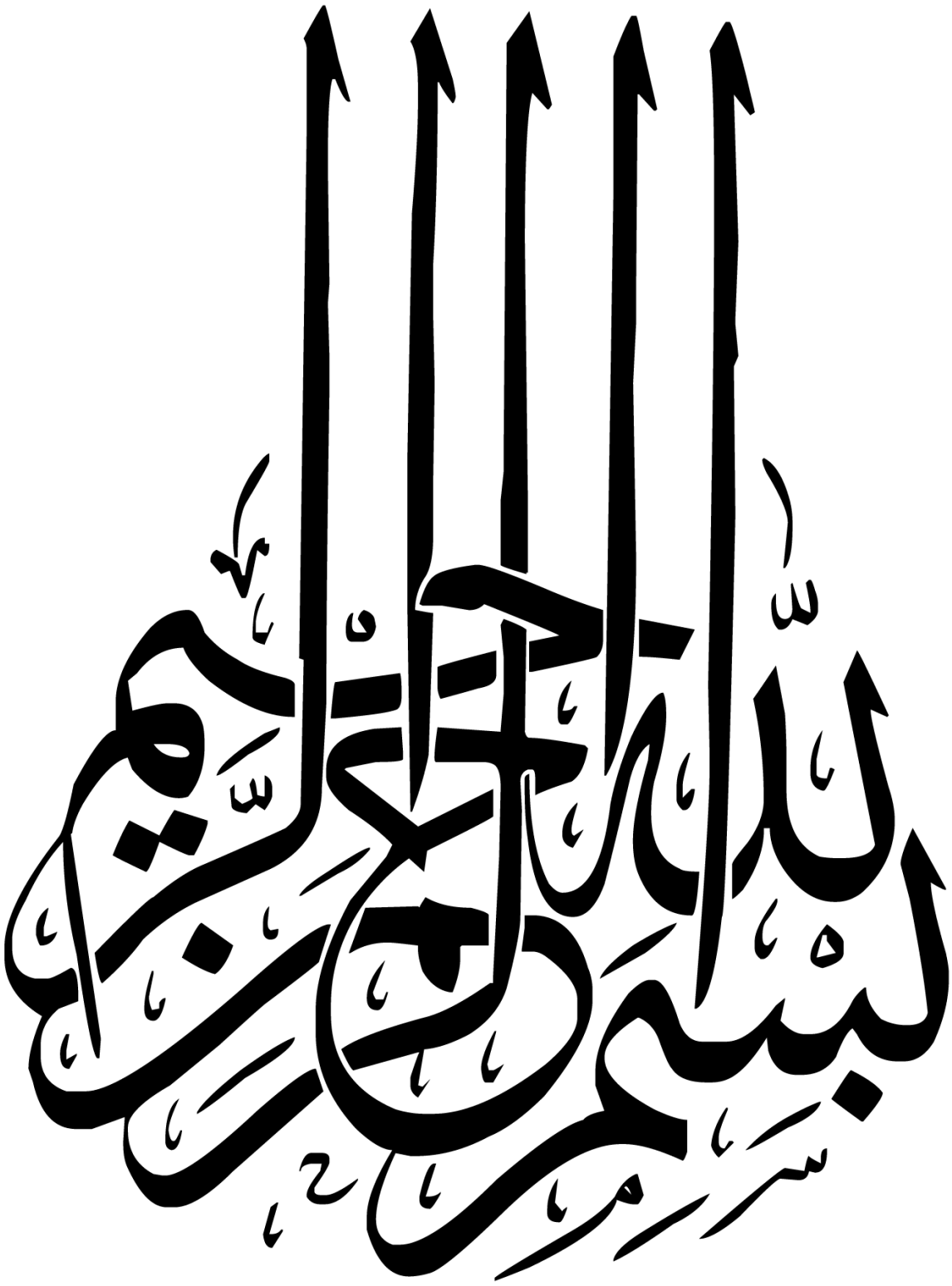
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

نشكر كل الأخيار الذين قدموا لنا يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذنا الفاضل الدكتور "بقاص خالد" الذي تولى مهمة الإشراف على هذا البحث ، والذي لم يدخر جهدا في مساعدتنا، فله من الله الأجر ومنا كل تقدير، حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

كما نشكر كل القائمين على قسم العلوم السياسية، ونسأل الله أن يوفقهم نظير ما يبذلونه من اهتمام بطلاب العلوم السياسية في جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

الإهداء

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي والدي رحمه الله.

إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القلب المعطاء والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من بذلوا جهدا في مساعدتي وكانوا خير سند إلى أسرتي وإلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصا لوجهه الكريم.

بوسليماني ناصر

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية والتي أهديها إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال وإلى كل الأصدقاء.

إلى كل قسم العلوم السياسية ماستر سياسة عامة دفعة 2021– جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

إلى كل من كان لهم أثر في حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي تقوى وخير الدين وأبرار.

عماري فاتح

خـــطـــة الـــبـــحـــــث

سباق التسلح في إفريقيا

– دراسة حالة مصر وأثيوبيا من سنة 2015–2021

مقدمة

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

الفصل الأول: أفريقيا بين ضرورات التسلح الداخلي وتحديات سباق التسلح الاقليمي والدولي.

المبحث الأول: واقع التسلح وسباق التسلح في العالم وافريقيا.

المطلب الأول: واقع التسلح وسباق التسلح العالمي.

المطلب الثاني: واقع التسلح وسباق التسلح في افريقيا.

المبحث الثاني: التسلح وسباق التسلح في العقيدة العسكرية المصرية.

المطلب الأول: الانفاق العسكري المصري.

المطلب الثاني: توجهات واستراتيجيات سباق التسلح في مصر.

المبحث الثالث: التسلح وسباق التسلح في العقيدة العسكرية الاثيوبية.

المطلب الأول: الانفاق العسكري في اثيوبيا.

المطلب الثاني: توجهات واستراتيجيات سباق التسلح في اثيوبيا.

الفصل الثاني: انعكاسات سباق التسلح على الواقعين المصري والإثيوبي

المبحث الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على مصر.

المطلب الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية المصرية.

المطلب الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الشأن الإقليمي والدولي.

المبحث الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على إثيوبيا.

المطلب الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية الإثيوبية.

المطلب الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الشأن الإقليمي والدولي.

الخاتمة.

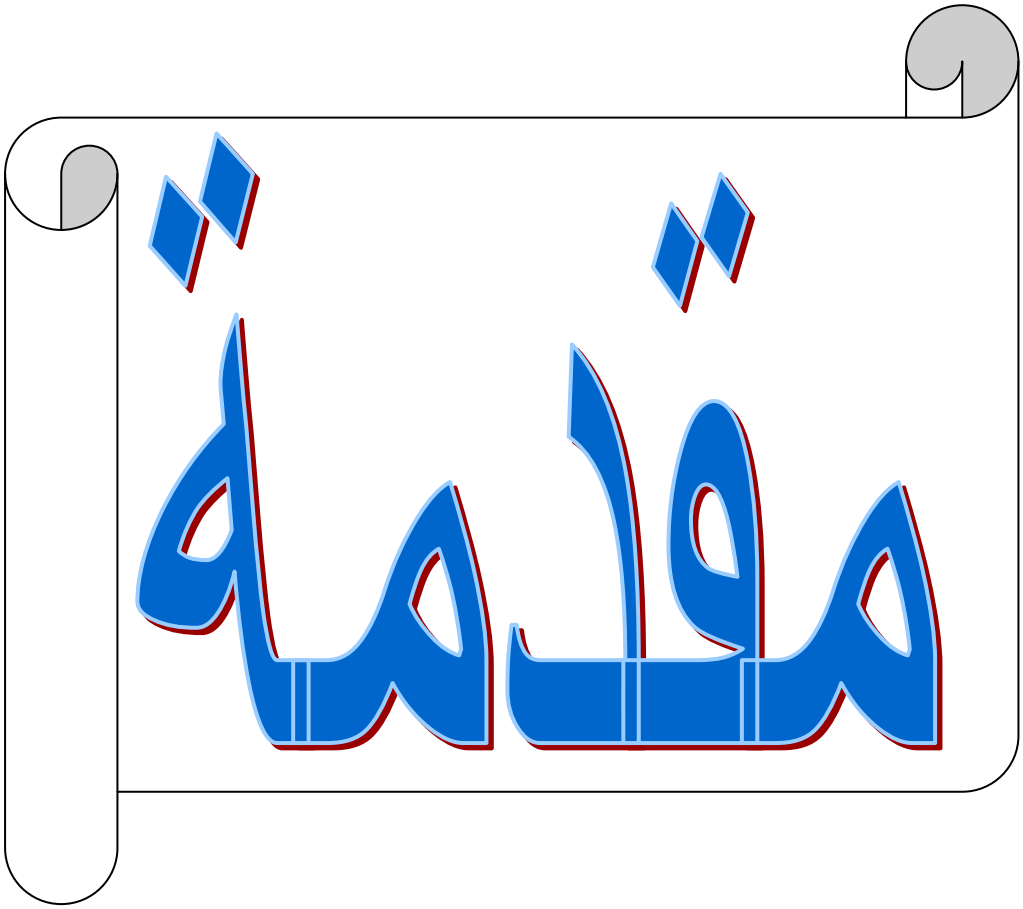
مقدمة

أصبحت ظاهرة سباق التسلح ملمحاً بارزا يطبع واقع العلاقات الدولية منذ عقود طويلة، فبالرغم من طبيعة العنصر البشري المحب للسيطرة والتملك، إلا أن تعقّد الأوضاع الدولية وتشابكها، زاد من فوضوية النظام الدولي، ودفع الدول الكبرى إلى السعي نحو تعظيم قوتها من ناحية، والعمل من ناحية أخرى على عدم وصول دول أخرى إلى نفس مستواها العسكري والدفاعي، وهو ما يقود إلى مزيد من الاضطراب في البيئة الدولية.

ولقد كان لسباق التسلح تبريراته الكافية خلال فترة الحرب الباردة والتي سيطر عليها الصراع الإيديولوجي كعنوان بارز لتلك المرحلة.

غير أنّه مع مطلع القرن الواحد والعشرين وبعد فترة التراجع النسبي لسباق التسلح خصوصا مع تفكك الاتحاد السوفياتي، عاد سباق التسلح ليطلّ من جديد سواء على الساحة العالمية، أو في النطاقات الإقليمية، مما استدعى بحث هذه الظاهرة وبيان أسبابها ومبرراتها خصوصا في القارة الأفريقية والتي تعد مناخا خصبًا للقوى الكبرى من ناحية اعتبارها سوقاً مستهلكة للسلاح، ولتنفيذ الاستراتيجيات العالمية الهادفة للسيطرة على مقدرات القارة الأفريقية ومواردها.

وتعد دولتي مصر وإثيوبيا، من أبرز الدول الأفريقية تعدادا بشريا وموقعاً استراتيجيا، حيث يشهد كل منهما اضطرابات داخلية وإقليمية جعلتهما ينخرطان في سباق للتسلح.

وستسعى الدراسة من خلال هذا العمل إلى بيان طبيعة وسباق التسلح لكل دولة وبيئتها، حيث أن الدراسة لا تتعرض للمقارنة بينهما، وإنما توصِّف حالة سباق التسلح بالنسبة لكل منهما، بالنظر إلى اعتبارهما من أكبر مستوردي السلاح في إفريقيا.

وسيتم التطرق للدراسة من خلال فصلين عنون أولهما بـ"إفريقيا بين ضرورات التسلّح الداخلي وتحديات سباق التسلّح الإقليمي والدولي"، بحيث يركز في المبحث الأول على واقع التسلّح وسباق التسلح في العالم وإفريقيا، ويتناول المبحث الثاني التسلّح وسباق التسلّح في العقيدة العسكرية المصرية، ويشرح المبحث الثالث التسلح وسباق التسلح في العقيدة العسكرية الإثيوبية.

أما الفصل الثاني فيبحث انعكاسات سباق التسلح على الواقعين المصري والإثيوبي، من خلال بحث انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على مصر، ويختتم هذا الفصل بالمبحث الثاني الذي يشرح انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على إثيوبيا.

أولا: الإطار المنهجي:

1- المشكلة البحثية:

شهدت البيئة الدولية سباقاً متزايدا للتسلح بين أقطابها الكبرى، ولم تكن البيئة الاقليمية بمنأى عن هذا الواقع، حيث سعت عديد الدول الأفريقية إلى عقد صفقات تسلح كبرى، جعلت عديد المتابعين يتساءلون عن جدوى تلك الصفقات، والهدف من ورائها، وتعتبر مصر وإثيوبيا من أبرز تلك الدول التي اتجهت نحو هذا المسار.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية ال

آتية:

ماهي أبرز المخاطر والتهديدات التي تواجهها القارة الإفريقية والتي تدفع بمصر وإثيوبيا إلى السباق نحو التسلح؟

وقد نخرج من الإشكال العام مجموعة من التساؤلات الجزئية وهي كالآتي:

*ما طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها القارة الإفريقية ؟

*ما هي انعكاسات والتأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية المصرية ؟

*ما هي انعكاسات والتأثيرات سباق التسلح على الواقع الداخلي الإثيوبي ؟

*ما هو دور سباق التسلح على التوجهات الإستراتيجية لمصر و إثيوبيا ؟

*ما هي انعكاسات سباق التسلح بين مصر وإثيوبيا على الشأن الإقليمي والدولي ؟

2- مجالات الدراسة:

- المجال الزماني: ويمتد من سنة 2015 إلى سنة 2021، التي لوحظ فيها سعي محموم نحو التسلح نظرا للنزاعات والتطورات التي شهدتها الدولتين على المستوى الداخلي والخارجي.

- المجال المكاني: ويتمثل في القارة الأفريقية عموما مع التركيز على الحالتين المصرية والاثيوبية.

– المجال الموضوعي: وتعالج الدّراسة مفاهيم التسلح والسباق نحو التسلح، ومفاهيم الأمن والمصلحة القومية والعلاقات الدولية، والدفاع.

3– الفروض العلمية: اعتمدت الدراسة الفرضيات التالية:

* الرغبة في السيطرة ولعب دور إقليمي هو أكبر دافع إلى السباق نحو التسلح.

* التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تواجه الدول الإفريقية سبب نحو التسلح

* أزمة سد النهضة من أهم الأسباب التي تدفع مصر وإثيوبيا إلى تعزيز قدراتهما الدفاعية.

4– أهمية الموضوع:

أ – الأهمية العلمية:

- يدخل في مجال التخصص (سياسة عامة من حيث تأثير ميزانية الدفاع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية).
- المساهمة في إثراء البحوث المتعلقة بامتداد الجزائر الأفريقي والاستفادة منها وطنيا.

ب – الأهمية العملية:

- الوقوف على إمكانيات وقدرات البلدان الإفريقية العسكرية.
- تسليط الضوء على انعكاس سباق التسلح على العلاقات بين مصر واثيوبيا.

5– المناهج المستخدمة:

ستستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة، وهو منهج يتضمن بحثا معمقا في وحدة معينة بهدف جمع المعلومات والبيانات المستفيضة عن الوضع القائم لهذه الوحدة وتاريخها وخبراتها الماضية وعلاقتها مع البيئة، ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الحالة.

وتعد القارة الأفريقية موضوعا يستدعي البحث الدقيق والمعمق من خلال حالتي الدراسة المتمثلتين في كل من مصر وإثيوبيا، من خلال بحث واقع سباق التسلح في كل منهما، وذلك قصد فهم الأسباب والأبعاد والنتائج المترتبة عن هذا السباق.

ثانيا: الإطار المفهومي:

1-أبرز المفاهيم المستخدمة: ستتطرق الدراسة للمفاهيم التالية:

أفريقيا: وهي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان بعد آسيا، تبلغ مساحتها 30.2 مليون كيلومتر مربع (كلم^2) ويبلغ عدد سكانها أكثر من 1.2 مليار نسمة، أي ما نسبته 10% من سكان العالم.

يحدّ القارة من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال الشرقي قناة السويس والبحر الأحمر بينما يحدها المحيط الهندي من الشرق والجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي من الغرب، ويبلغ عدد دول القارة 54 دولة بما في ذلك جزيرة مدغشقر ومجموعات من الجزر، والتي تعتبر ملحقة بالقارة[1].

– الأمن: لا تعرف البشرية أفضل من تحقيق الأمن ،سواء كان أمنا داخليا أو خارجيا، وهو أمن تتسع مجالاته، وتتعدد أبعاده وتتفاعل جوانبه وتختلف رؤاه، سواء المتصل منها بالأمن الداخلي، أي الذي يتعامل مع مصادر التهديد التي تأتي من داخل البلاد أو الأمن الخارجي، أي الذي يتعامل مع مصادر التهديد التي تأتي من الخارج البلاد وهو أمن يتحقق بعنصر الانتشار، سواء في معالجة مكامن الخطر أوفي معالجة عناصر التهديد كما أنه مرتبط بمنع وتخفيف مصادر الخوف والإرهاب ،حيث يعد الإرهاب والهلع والترويع من أخطر علامات انعدام الأمن ،والتي يعمل الأمن على تحقيق الحماية والرعاية والوقاية الكاملة من خلال الجهود الأمنية التي تعالج أسباب تكوينها، وبالتالي تمنع ظهورها وإيجاد حماية ورعاية كاملة للمعرضين لها وتوفيرها بشكل فعال وأساسي باستخدام كافة الأساليب والوسائل المتاحة من أجل تقليل الشعور بها، ومن أجل زيادة الإحساس بالأمن والطمأنينة[2].

– **نهر النيل:** هو نهر رئيسي يتدفق شمال شرق إفريقيا ويعد أطول نهر في القارة الإفريقية، وقد أعتبر تاريخيا أطول نهر في العالم على الرغم من وجود خلاف مصدر، بعض الأبحاث التي تشير إلى أن نهر الأمازون أطول قليلا، يبلغ طول نهر النيل حوالي 6650كلم ويغطي

[1] نقلا عن الموقع: https://www.m.marefa.dg

[2] محسن أحمد الخضيري، التفاوض الأمني، منهج متكامل لتحقيق الأمن بأفضل وسائل تفاوضية، القاهرة، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص05.

مستجمعه مائي 11دولة تسمى دول حوض النيل وهي: تنزانيا، أوغندا، رواندا، بورندي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، أثيوبيا، جنوب السودان، إريتريا جمهورية السودان، ومصر يعتبر النيل مصدر الرئيسي للمياه لمصر والسودان على وجه الخصوص[1].

د- التنافس: تعتبر ظاهرة التنافس والتزاحم حالة طبيعية عند الإنسان تنشأ في معظمها نتيجة احتكاك وسعي الأفراد أو الجماعات لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم انطلاقا من إمكانياتهم المتاحة التي عادت ما تكون متشابهة لدى الجميع على شكل علاقة تسابق سلمي، ولكن كلما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر الذي يمكن أن يخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع أو نزاع عنيف ،وهكذا هو الحال تقريبا بالنسبة لتنافس يكون أطرافه دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا ،الصين أو فواعل دولية مهما كانت صفتها أو وزنها على السلم الدولي[2].

فالأستاذ خالد المنيعي يقارن بين الصراع والتنافس إذ يقول في ملخص كتابه :

" ...الصراع والتنافس من أجل المزيد من القوة يمثل جوهر العلاقات بين الدول إلى أن الآليات التي يدار من خلالها هذا الصراع متغيرة مع الزمان والمكان "

وهذه الآليات قد تطورت من الصراع الإيديولوجي والسباق نحو التسلح والردع النووي في فترة الحرب الباردة إلى آليات أخرى بعد انتهاء هذه الحرب معتمدة على جوانب اقتصادية وثقافية وتكنولوجية بحتة على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات ،وبذرائع مختلفة مثل حقوق الإنسان والحرب على الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شنت باسمها الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على أفغانستان والعراق وقبلها حرب الخليج الثانية ....الخ[3].

---

[1] نقلا عن الموقع: **https://www.ar.m.wikipia.ong**.

[2] حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، نقلا عن الموقع: **https://www.democraticac.de** بتاريخ 10-05-2014 على الساعة 18:43.

[3] **المرجع السابق**.

هـ- التسلح: التسلح armament : ويعني أن تزود الدولة أو الجماعة قواتها المسلحة أو أفرادها بالأسلحة والذخائر والمعدات القتالية ، وتعد الدولة أول مزود لقواتها بتلك المواد سواء بصنعها وتطويرها أو شرائها ،أو بالطريقتين معا ويكون ذلك وفق خطط مدروسة تضعها الدولة.

يشمل مفهوم التسلح مختلف أنواع العتاد القتالي من أسلحة وذخائر، معدات، وسائل توجيهية ،اتصال ،قيادة وكذلك وسائل نقلها وحفظها وصناعتها[1].

و- النزاع: لا تخلو آمة من ظهور صور مظاهر متعددة للنزاع في بعض القضايا، ويختلف الناس أيضا في سبيل تعاطيهم مع النزاع عند وقوعه ،فالرصيد الثقافي والتربوي بين الناس يختلف، وهذا بدوره يترك آثارا حول سبل وكيفية إدارة النزاع والبحث عن الحلول له، فالنزاع إذا مظهر لتأزم العلاقات وانسداد سبل الحل القائمة أو المتاحة، هناك آثار تترتب على النزاعات منها: ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي وللإنسان في إدارته للنزاع دور في تحديد ما يناسب من هذه الآثار، وللنزاع أسبابه ومراحله التي يمر فيها من بداية التأزم إلى حدوث وخروج مظاهر النزاع ونتائجه على السطح.

إن حل النزاع بين المتخاصمين هو من أعظم القربات والطاعات ،ونوع النزاع وطبيعته وأطرافه هو ما يحدد الآلية المناسبة له ،فنزاع الأخوة ،الأشقاء، أبناء الدين، الوطن، الوظيفة، المؤسسة المشتركة، ليس كنزاع مع عدو متربص يسرق الوطن ويقتل البشر ويقتلع الشجر والحجر[2].

ر- الأسلحة النووية: هو سلاح تدمير فتاك يستخدم عمليات تفاعل النووي ،يعتمد في قوته التدميرية على عملية الانشطار النووي أو الاندماج النووي ؛ ونتيجة لهذه العملية تكون قوة انفجار قنبلة نووية صغيرة أكبر بكثير من قوة انفجار أضخم القنابل التقليدية ،حيث أن بإمكان قنبلة نووية واحدة تدمير أو إلحاق أضرار فادحة بمدينة بكاملها ،لذا تعتبر الأسلحة النووية أسلحة دمار شامل ويخضع تصنيعها واستعمالها إلى ضوابط دولية حرجة ويمثل السعي نحو امتلاكها هدفا تسعى إليه كل الدول.

---

[1] المرجع السابق.

[2] ابراهيم العبيدي، مفهوم النزاعات، نقلا عن الموقع: https://www.mawd003.com بتاريخ 28 ديسمبر 2017.

استعملت القنبلة الذرية مرتين في تاريخ الحروب ، وكانتا كلتاهما أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناجازاكي في اليابان عام 1945 .

يستخدم السلاح النووي في وقتنا الحاضر كوسيلة ضغط سياسية وكوسيلة دفاعية إستراتيجية، وتستعمل القدرة النووية أيضا استعمالات غير عسكرية للطاقة النووية[1].

النزاع على الحدود: لاشك أن قضية النزاعات الحدودية وإن كانت ظاهرة قديمة في نشأتها إلا أن تداعياتها الحاضرة تجعل منها واحدة من أهم وأخطر القضايا التي تلقي بظلالها على الأوضاع القائمة بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي .

والمقصود بالنزاعات الحدودية الدولية الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر أما بسبب الرغبة في التوسع أو بسبب اكتشاف موارد اقتصادية جديدة في منطقة حدودية أو لأي سبب آخر من الأسباب التي سنأتي على ذكرها لا حقا ؛ربما أن الحدود السياسية هي تلك الخطوط الوهمية التي تفصل إقليم دولة عن دولة أخرى ،وبالتالي تصبح مكان تماس لتقابل سيادة دولتين على كل منهما احترامها تفاديا لحدوث مواجهات قد يأخذ بعضها طابعا عسكريا ، مع ما يتمخض عنه من نتائج على مستوى العلاقات بين دولتين متجاورتين .

والتاريخ الحديث يحفل بالعديد من الأمثلة على النزاعات الحدودية والتي منها ما أمكن حله عن طريق التسوية الودية ومنها ما أمكن حله عن طريق التسوية القضائية ومنها مازال قائما[2].

نزع السلاح: يعد مصطلح نزع السلاح Disarmament أقدم من مصطلح ضبط التسلح Arms control ويعني نزع السلاح: " التدمير الشامل للأسلحة والتخلص من القوات المسلحة ".

إن نزع السلاح ينطوي على فكرة قيام عالم تتخلى فيه الدول عن وسائل القتال ،وهذا يعني التخلي عن الأسلحة والمعسكرات وحل القوات المسلحة.

[1] نقلا عن الموقع: https://www.arm.wikipedia.org.

[2] صخري محمد، النزاعات الحدودية وطرق تسويتها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلا عن الموقع: https://www.politics-dz.com بتاريخ: 06-06-2020.

إن مفهوم نزع السلاح ينطوي على عموميات وربما يكون غير مرغوب إذا ما حاولنا تحقيق، لأنه يؤدي إلى قيام توترات وعدم ثقة متبادلة ويصبح من الصعب جدا تحقيقه.

وربما يكون من الأنسب اختيار بعض الأنواع من الأسلحة من أجل التخلص منها أو تلك التي ينتج منها بشكل متكرر وتكون تكلفتها عالية.

وبالتالي إذا أصبح من غير الممكن إلغاء الجيوش في عصرنا الحاضر ،في عصر تتنازع فيه الإيديولوجيات، فإن خفض التسلح أصبح الهدف الأمثل ليس بسبب التغاضي عن فكرة إلغاء الجيوش وإنما لأنها هدف غير واقعي.

فالدول قد قطعت أشواط كبيرة في التسلح بل أنها أخذت تتفنن في إنتاج أسلحة أكثر تطورا من السابق.

ويلعب تطور التقنية دورا لا يمكن نكرانه في هذا الشأن، وعليه فقد ظهر مصطلح ضبط التسلح ليعكس واقعية أكبر في العلاقات الدولية، وهو مصطلح أشمل من نزع السلاح، فضلا عن أنه يتماشى مع طبيعة تطور الواقع الدولي[1].

الانتشار النووي: يشير مصطلح انتشار الأسلحة النووية إلى وصول الأسلحة النووية والمواد القابلة للانشطار والتكنولوجيا والمعلومات النووية القابلة للتطبيق على الأسلحة إلى دول لا يعترف بها على أنها حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، المعروفة باسم " إن بي تي " .

عارضت العديد من الدول الانتشار النووي سواء كان يتضمن أسلحة نووية أم لا ،إذ تخشى الحكومات أن يؤدي امتلاك المزيد من الدول لأسلحة نووية إلى زيادة احتمال نشوب حرب نووية[2].

[1] هديل حربي ذاري العابدي، التعريف بنزع السلاح وعلاقته بتدبير الأمن، نقلا عن الموقع: https://www.m.alhewar.org بتاريخ 15-04-2020.

[2] نقلا عن الموقع: https://www.ar.m.wikipedia.org.

حصلت أربع دول، إلى جانب الدول الخمسة المعترف بها في مجال الأسلحة النووية، أو يفترض أنها حصلت على أسلحة نووية هي:

- الهند
- باكستان
- كوريا الشمالية
- إسرائيل

لا تعدو أي دولة من هذه الأربعة طرفا في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من انضمام كوريا الشمالية إلى المعاهدة عام 1985 ،ثم انسحابها عام 2003.

وقد أجرت كوريا تجارب نووية في الأعوام 2006 ،2009، 2013، 2016 و2017 .

كان أحد الانتقادات التي وجهت لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية هو أن المعاهدة تمييزية بمعنى أنه يعترف فقط بالدول التي أجرت تجارب أسلحة نووية قبل عام 1968 على أنها دول حائزة للأسلحة النووية ، بينما تعامل جميع الدول الآخرى على أنها دول غير حائزة للأسلحة النووية ولا يمكنها الانضمام إلى المعاهدة إلا إذا تخلت عن الأسلحة النووية.

أجرت الولايات المتحدة الأمريكية الأبحاث حول تطوير الأسلحة النووية أثناء الحرب العالمية الثانية عام 1945.

أما بقيت الدول النووية الأخرى كانت على النحو الآتي:

- الإتحاد السوفياتي عام 1949.
- بريطانيا عام 1952
- فرنسا عام 1960
- الصين عام 1964

- الهند عام 1974
- باكستان عام 1998
- كوريا الشمالية عام 2006

النزاع الدولي: إن النزاعات الدولية ظاهرة قديمة تعود إلى ظهور الدول القومية ،ولقد تميزت العلاقات الدولية بهذه الظاهرة عبر الفترات الزمنية المختلفة ،فلقد اختلفت النزاعات الدولية وتعددت، وهو ما زاد من درجة تعقيدها ،فعرف الحقل المعرفي لتحليل النزاعات الدولية العديد من المحاولات الفكرية التي حاولت أن تدرس الظاهرة بجميع جوانبها المختلفة من نزاع إلى آخر.

فأختلف المنظرين والباحثين في دراسة النزاعات الدولية وتعددت الأفكار والمفاهيم والأطر التحليلية من باحث لآخر، محاولين تفسير السلوك النزاعي عن طريق نماذج مختلفة .

تتميز النزاعات الدولية بأنها ظاهرة اجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك بسبب حركيتها وديناميكيتها، وتعدد أطرافها وتنوعهم بين الداخلي والخارجي، مما تؤدي إلى تعدد أسبابها ومظاهرها وأبعادها، كما يصعب متابعة تفاعلاتها في حالة صعودها[1].

ويزيد من تعقيد مادة النزاعات الدولية التداخل والخلط بين المصطلحات التي تستخدم عادت من قبل الكتاب كمترادفات مثل: النزاع، الصراع، الحرب، الأزمة والتوتر وذلك يرجع على الأقل لتداخل الأسباب وأبعاد هذه الظواهر المتشابهة[2].

يعرف ناصيف النزاع في بعديه اللغوي والاصطلاحي:

-لـغة: مصطلح النزاع يقابله باللغة الإنجليزية conflict وهي من أصل كلمة conflictus والتي تعني الصراع ،النزاع ،تضارب ،شقاق وقتال.

[1] صخري محمد، بحث حول مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل، نقلا عن الموقع: https://www.politics-dz.com بتاريخ 08-06-2019.

[2] صخري محمد، المرجع السابق.

ويستخدم النزاع في الأدبيات السياسية، العلمية، الاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة :تضارب المصالح ،صراع الحضارات ،صراع الثقافات ،نزاع مسلح ،نزاع حدودي .....الخ.

-اصطلاحا: يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.

فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات[1].

السباق نحو التسلح: هو مصطلح يصف صراع أو سباق بين دولتين متحاربتين ،غالبا دول متعادية ،في سبيل التفوق العسكري وذلك عن طريق الحصول على عدد أكبر من الأسلحة، وقوات مسلحة أكبر ،والتمكن من تصنيع معدات ذات تقنية عسكرية أفضل ، وأفضل مثال على ذلك هو سباق التسلح الذي كان موجودا فيما عرف باسم الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية[2].

الإنفاق العسكري:

يمكن تعريف الأنفاق العسكري لأمة ما، أو لدولة بأنه الميزانية أو الموارد المالية المخصصة لتعزيز القوى المسلحة لهذه الدولة أو الأمة وصيانتها وديمومتها، وتعكس هذه الميزانية كيفية ومدى تدارك التهديدات والمخاطر التي تواجهها، أو حجم الوسائل والقوى التي تنوي إستدامها ،كما أنها تعطي فكرة حول كمية النفقات التي تنوي صرفها في السنوات القادمة، لشراء السلاح أو زيادة القوات[3].

القمر الصناعي :

[1] المرجع نفسه.

[2] نقلا عن الموقع: https://www.ar.m.**wikipedia.org**.

[3] أحمد علو، الانفاق العسكري في العالم مابين الأمن الدولي والاقتصاد السياسي، نقلا عن الموقع: **https://www.lebarmy.gov.lb** بتاريخ 2010.

يعرف القمر الصناعي (بالإنجليزيةSatellite) بأنه آلة ترسل إلى الفضاء الخارجي ،ليبدأ بعد وصوله بالدوان حول الأرض أو حول أي جرم آخر ،وتساهم الأقمار الصناعية في إكتشاف الكون والفضاء حيث يستطيع بعضها حمل العديد من الأشخاص ،كما أنها تعد وسيلة مهمة للإتصال بين الأفراد[1].

وتستخدم الأقمار الصناعية في المهام الآتية[2]:

- الدعم العسكري.
- الملاحة.
- تحديد المواقع الجغرافية GPS.
- دراسة الأرصاد الجوية.
- دراسة الكون.
- التجسس.
- البحث العلمي.
- التلفاز والاتصالات.

1-الأدبيات السابقة:

-اعتماد الدراسة على المواقع الإلكترونية للدراسات الإستراتيجية والسياسية كمراجع أساسية في المسائل التسلح، نزع السلاح، الأمن والميزانيات العسكرية، خاصة معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي الذي يعتمد على دراسة وتحليل التطورات السياسية والعسكرية والأمنية في العالم.

[1] احسان العقلة، القمر الصناعي، نقلا عن الموقع: https://www.ar.m.wikipedia.org بتاريخ 08-03-2012 على الساعة 15:47.

[2] عبد الرحمان عثمان، وظائف تقوم بها الأقمار الإصطناعية، نقلا عن الموقع: https://www.m.dw.com بتاريخ 13-05-2015.

–دراسة بعنوان" قضايا دولية معاصرة " من تأليف الدكتور خليل حسين، منشورة سنة 2007، وهي عبارة عن كتاب ذكر فيه الكاتب أبعاد مدخل سباق التسلح وسلّط الضوء فيه على أبرز الجهود الدولية التي قامت بها الدول بحيث ركّز على مجموعة من المعاهدات التي نصت على حظر انتشار السلاح.

ثالثا: الإطار النظري:

1 - النظرية الواقعية: وتنقسم إلى نظريتين[1]:

أ – النظرية الواقعية التقليدية: وتشمل ما يلي:

– **الدولة:** هي الفاعل الأساسي لأية عملية تفاعلية في العلاقات الدولية بإعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت.

– **البقاء:** هو الهدف الأسمى لهذه الدولة وأولوية تسبق كل الأهداف نتيجة الشعور بالتهديد المادي الخارجي الموجود.

– **الاعتماد الذاتي:** هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف، خاصة في الطبيعة المعقدة لواقع السياسات الدولية.

ويلخص "باري بوزان " المرتكزات الفكرية للمدرسة الواقعية حول الأمن يقوله:

" يضع هذا المفهوم الدولة كموضوع مرجعي ، استعمال القوة كاهتمام مركزي، التهديدات الخارجية قضية أولوية ،السياسة الأمنية في مواجهة الأخطار وتبني معايير ملحة اتجاهها، ودراستها الأمنية من خلال ابستيمولوجيا وضعية وعقلانية .

ب – النظرية الواقعية الجديدة: تؤكد هذه النظرية على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية ،حيث حلت محل القنوات القتالية ،كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات ، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية .

[1] نقلا عن الموقع: **https://www.politicae.encgclopedia.org**.

كما يعتقد "وولتز " أن النظم تتكون من بنية ومن وحداتها المتفاعلة معا ،والبنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر:

– المبدأ المنظم للفوضوية

– الوحدات متشابهة وظيفيا أو مختلفة

– توزيع القدرات

وهناك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي وهما[1]:

–غياب سلطة مؤثرة بما يعني أن مبدأها المنظم هو: الفوضى

– مبدأ الاعتماد على الذات هو ما يعني هو أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا.

حيث يكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية.

2 – نظرية نزع السلاح: ويتم نزع السلاح من خلال العمليات التالية:

– محاولة الحد من حجم القوات المسلحة وتقليصه إلى أقل مستوى ممكن .

– النزع العام والتام الذي يسعى للتخلص الكامل من الأسلحة.

– نزع السلاح الإقليمي: وهو يسعى إلى الحد من الأسلحة أو التخلص منها في منطقة جغرافية معينة.

وتشمل عملية نزع السلاح النظريات التالية[2]:

أ– **نظرية التوازن :** وتشمل ما يلي :

– **مدرسة التوازن النووي**: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التوازن النووي يكون في قطاع الأسلحة النووية فقط ويرون ذلك بأن التوازن الشامل هو نظام يخلق مشاكل وصعاب لا يمكن

[1] نقلا عن الموقع: **https://www.politicae.encgclopedia.org**.

[2] نقلا عن الموقع: **https://www.politicae.encgclopedia.org**.

تجاوزها في نظم التفتيش والرقابة على الأسلحة ،كما يرون أنه بتحقيق التوازن في قطاع الأسلحة النووية يمكن التحكم في أكبر مصادر الخطر في سباق التسلح الدولي مع عدم مصادرة احتمال وقوع الحرب المحدودة بالأدوات والأسلحة التقليدية.

-**مدرسة التوازن الشامل:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا بد من خلق توازن في جميع قطاعات التسلح النووي والتقليدي ومنه القضاء التام على العنف الدولي ومنع استخدام القوة المسلحة في حل النزاعات الدولية ،وهو ما يقتضي مصاعب عملية كثيرة ،خاصة في ما يتعلق بالطرق التفتيش والرقابة لتحقيق هذا الوضع.

ومن إيجابيات هذا التوازن ما يلي:

- يساعد في تبديد مخاوف كل طرف من النوايا العدوانية أو الخطط الهجومية للطرف الآخر.

- الإبقاء على تعدد الدول داخل المجتمع الدولي دون إنفراد دولة بالسيطرة على العالم.

لكن بالمقابل لا توجد ثقة في التوازنات القوى أو في تطبيقها في مجتمع متعدد الأطراف ومعقد، والتغير في العلاقات الدولية بصفة مستمرة[1].

ب-نظرية الحظر المحدود لنزع السلاح:

*تعتقد هذه النظرية أن الحرب التي تقع في العالم، سواء كانت تقليدية أو نووية يمكن تجنبها والقضاء عليها، وهذا عن طريق ضمان عدم تحول الحرب التقليدية إلى حرب نووية مدمرة.

*تركز هذه النظرية على كيفية تفادي النتائج التي لا يرغب فيها الطرفان المتحاربان، وذلك عن طريق توقف كل من الجانبين الشرقي والغربي من تطوير أسلحتهما النووية وأن يمنعها عن إنتاج كافة اسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

*تدعو هذه النظرية إلى حظر انتشار السلاح النووي والتقيد بالاتفاقيات والمعاهدات التي تنص على ذلك.

[1] نقلا عن الموقع: **https://www.politicae.encgclopedia.org**.

ومنه الحل حسبهم لتجنب وقوع كارثة نووية هو تنفيذ نزع السلاح من جانب واحد، ولإزالة الشكوك والمخاوف التي قد تصاحب العملية فإنه على الغرب أن يفتح حدوده للتفتيش غير المقيد أمام الشيوعيون[1].

جـ-نظرية النزع المنفرد للسلاح:

*يعتقد أصحاب هذه النظرية أنه يجب نزع السلاح من جانب واحد دون انتظار مبادلة هذا الإجراء مماثل من طرف الآخر، لذلك يدعو أصحاب هذه النظرية الغرب إلى نزع سلاحه حتى ولو لم يتجاوب الشيوعيون مع هذا الإجراء من أجل تفادي الأخطاء التي ينطوي عليها سباق التسلح بين الكتلتين.

*يدافع أصحاب هذه النظرية على فكرة الردع النووي إذ هي بمثابة العمود الفقري للاستراتيجيتين الغربية والشرقية إذ يرون أن الحرب النووية لم تعد احتمالا مستحيلا وهذا لأسباب عديدة مثل: كثرة الحوادث والأزمات بين الطرفين، وسوء التقدير للموقف، اتساع نطاق الانتشار النووي مع احتمال تحول الحروب المحدودة إلى حروب عامة[2].

د-النظرية التدريجية لنزع السلاح:

هذه النظرية لا ترى بالضرورة أن ينزع الغرب سلاحه وفتح الطريق أمام خصومه للتوسع والسيطرة، ولكن يمكن أن يتفاوض الطرفان بشأن وضع تدابير تهدف إلى وقف سباق التسلح وتمهيد الطريق للتدمير النهائي لكل الأسلحة ولكافة التنظيمات العسكرية المرتبطة بها.

وتقترح هذه النظرية على أن يتم نزع السلاح على مرحلتين تبدأ بنزع السلاح النووي.

وتتضمن كل من المرحلتين خطوات منها:

-إغلاق القواعد العسكرية.

-خفض المؤسسات العسكرية.

[1] صخري محمد، قراءة في نظريات نزع السلاح، نقلا عن الموقع: **https** ://**www.politics-dz.com** بتاريخ 2018/10/31.

[2] **المرجع السابق.**

-تدمير بعض الأسلحة.

وبحكم الانتقال إلى المرحلة الثانية مدى تجاوب الطرفان ومدى نجاح المرحلة الاولى حيث يتم تخفيض التسلح والتفتيش على قدم المساواة من حيث المدى بالتدريج[1].

[1] المرجع السابق.

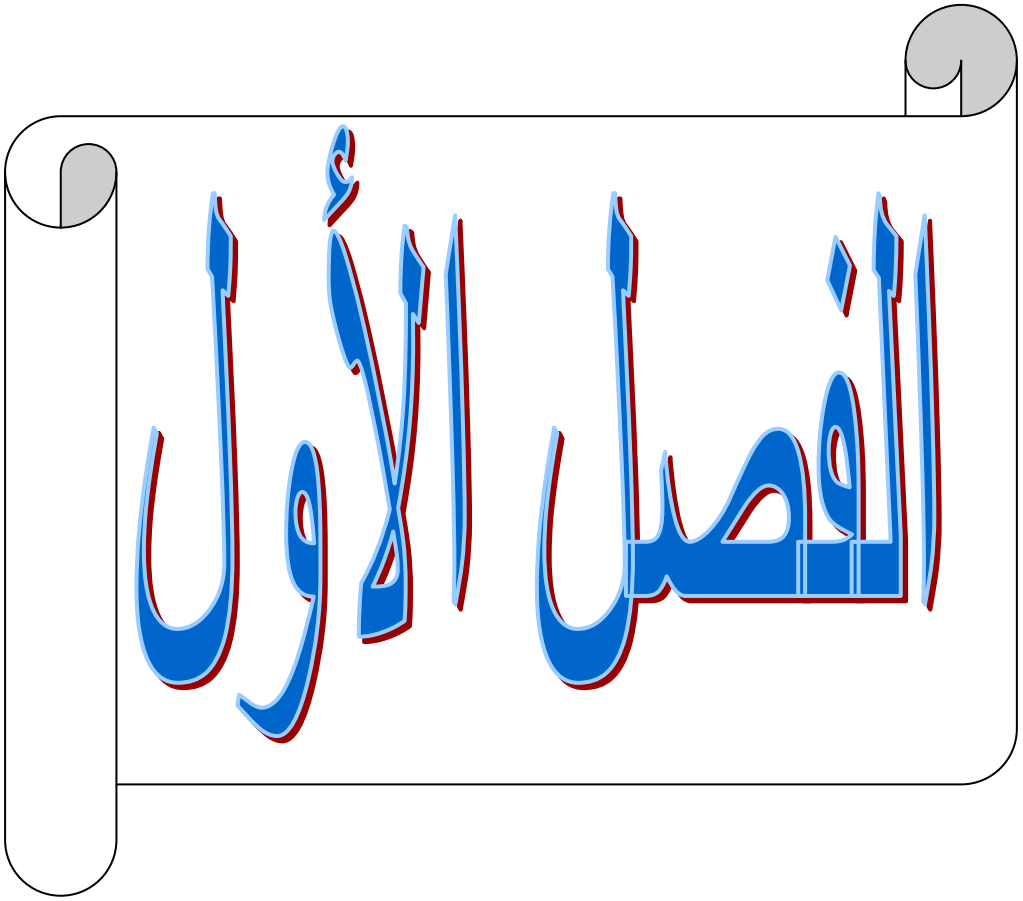
الفصل الأول

تمهيد:

إن سباق التسلح في العالم عامة وأفريقيا خاصة، يعود إلى عدة عوامل تحقيقا لأهداف مختلفة، أحيانا تدخل في المتطلبات الداخلية وما يفرضه الأمن القومي، وأحيانا أخرى لمواجهة التحديات الاقليمية والدولية.

وفي هذا الفصل ستحاول الدراسة تسليط الضوء على واقع السباق التسلح في العالم وأفريقيا عامة ومصر واثيوبيا خاصة بلغة الأرقام والبيانات، وأهم التطورات التي عرفتها موازنات الانفاق العسكري في مصر واثيوبيا.

بحيث ستتطرق الدراسة إلى:

*واقع التسلح وسباق التسلح في العالم.

*واقع التسلح وسباق التسلح في أفريقيا.

* الانفاق العسكري في مصر.

*التوجهات الاستراتيجية لسباق التسلح في مصر.

* الانفاق العسكري في اثيوبيا.

* التوجهات الاستراتيجيات لسباق التسلح في إثيوبيا.

المبحث الأول: واقع التسلح وسباق التسلح في العالم وأفريقيا.

المطلب الأول: واقع التسلح وسباق التسلح في العالم:

أولا: التنافس بين القوى الكبرى:

بعد انتهاء الحرب الباردة التي أعقبت انهيار وتفكك الامبراطورية السوفياتية، انطلق سباق جديد للتسلح ثلاثي الأطراف تخوضه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وليقترن هذا السباق الجديد للتسلح بحرب باردة جديدة، ومن أبرز معطياتها استخدام العقوبات ومن ذلك ايران، كوريا الشمالية، الصين، روسيا، وتنويع المناطق والأزمات الساخنة في العالم، وتحديات القوة العسكرية والردع الصاروخي وزيادة الموازنات العسكرية زيادة غير مسبوقة[1]، وتحديث الحرب السيبرانية وعسكرة الفضاء، وإضافة أفرع غير مسبوقة لهذه الأسلحة في المؤسسات العسكرية، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن انشاء القوة ألفضائية الأمريكية التي سميت بالقوة السادسة في الجيش الأمريكي، ولا نظن ان كلا من روسيا والصين لم تقدما على الشيء ذاته في صمت، حتى لا يتركا الفضاء الكوني ساحة تحتكرها الولايات المتحدة الأمريكية ويصعب بالتالي تحديها، وكل من سباق التسلح والحرب الباردة الجديدين تضع العالم على أعتاب طقس سياسي متوتر، يخشى معه الدفع بالعالم إلى حافة حرب عالمية ثالثة، وهي هاوية خطيرة إن سقط فيها العالم، خصوصا مع ما يحدث في العالم من صراعات، سواء في الشرق الأوسط أو آسيا أو حتى في أوروبا، يقف فيها كبار على جانبي خطوط التماس فيها، حيث تتناقض المصالح في هذه الصراعات وتتصادم إرادات النفوذ، وفي لحظة قد تتباين الحسابات أو تخفض فرص التنسيق، ويتعذر تمرير المشاكل أمام نزوة التشامخ.

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هي القوة العسكرية الأكبر على الأرض، حيث تقول انها تمتلك عشر حاملات طائرات تعمل بالطاقة النووية، كما تمتلك

[1] حبشي رشدي، "التسلح وحرب باردة،" نقلا عن الموقع **www.ae.watan.com**:بتاريخ 21/ 05/ 2020.

احدث الطائرات الشبح المقاتلة، وقاذفات استراتيجية قتالية، وقوات مارينز منتشرة في كل مكان، قوة ضخمة من قوات العمليات الخاصة، وميزانية دفاعيه تقدر بأكثر من 700 مليار دولار، حيث تسيطر الشركات الأمريكية على التصنيع العسكري، فبعد مرحلة التجمع على المستوى الوطني جاءت عمليات الدمج وشراء الشركات على مستوى العالمي، فتكون على ذلك شاهدا على الادماج المتزايد لمنطقة عبر الاطلسي أو على المستوى الاقتصادي، عام 2000 حسب تصنيف معهد البحوث السلام الدولي في ستوكهولم (سيبري) كانت جنسية 76 من أصل 100 شركة مصنعة للأسلحة أمريكية أوروبية، وعشرة يابانية وخمسة اسرائيلية.[1]

غير أن روسيا لا تتصاع إلى فكرة أنها لا تستطيع أن تجاري الأمريكيين في هذا المضمار، نظرا للفجوة الكبيرة بين البلدين في الدخول الاقتصادية المتاحة حيث يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تنفق الكثير على ابحاث انتاج أسلحة جديدة، بينما لا يتوفر للروس على مثل هذه المداخيل الاقتصادية، كما تواجه روسيا معضلات عديدة تحول بينها وبين التوسع في سوق السلاح الدولي، لأن واشنطن تشهر عقوباتها في وجه الدول الزبائن للسلاح الروسي، لكل ذلك اضطر الروس إلى تقييد طموحاتهم التسليحية بإمكاناتهم الاقتصادية، خاصة وأن أسعار النفط والغاز الروسيين في السوق الدولي الراهن لا تدر الكثير على موسكو، فهناك تعدد موردي في هذه الموارد الطاقوية.

ورغم ذلك بدأت روسيا بتصنيع مجموعات جديدة من صواريخ" اسكندر" وانواع اخرى من الأسلحة والتجهيزات العسكرية كرد على تنصل الولايات الأمريكية من معاهدة الحد من الصواريخ، وهذا الموقف الأمريكي الذي يفرض على الروس تحديات كبيرة.

ومن الواضح ان واشنطن لا تتعمد اطلاقا الكشف عن اسلحتها الجديدة أو تباهي بقدراتها العسكرية المتطورة ولا مقابلة السمعة الجيدة التي تحظى بها اسلحة الدفاع الجوي الروسي التي تسعى اليها الدول عدة في العالم بالكشف عن اسلحتها الجديدة أو بالإعلان عن الأسلحة الأمريكية تتفوق عليها لتبرير السلاح الروسي واستقطاب زبائن من الوزن الاقتصادي

[1] حسين خليل خليل، **قضايا دولية معاصرة** (بيروت: دار المنصل اللبناني، ط.1، 2007) ص ص. 401-402.

الثقيل للسلاح الأمريكي، ومن ثم فقد يخطئ من يظن ان الروس والصينيين يكسبون جوالات في مجالات التسليح لا يكسبها البنتاغون الأمريكي، أو أن روسيا والصين تتفوقان حاليا على الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأسلحة "أس-400 الروسية في مقابل الباتريوت الأمريكية."

بعد أن كانت واشنطن صاحبة الريادة وحدها في هذا المجال، ولا نظن السقف الاعلى للدفاع الجوي الأمريكي قد توقف عند باتريوت.

ثانيا: ترتيب الجيوش الأقوى في العالم لسنة 2020:

المركز الأول: الجيش الأمريكي[1]:

يعد الجيش الأمريكي أقوى جيوش العالم بلا منازع، قوامه مليون و400 ألف عسكري في الخدمة، 860 ألف جندي احتياطي، وتصل ميزانية الدفاع إلى 750 مليار دولار.

يمتلك الجيش الأمريكي الأسلحة والعتاد والمعدات التالية:

1-2085 مقاتلة.

2-715 طائرة هجومية.

3-600 طائره هليكوبتر.

4-6289 دبابة.

5-39000 مركبة مدرعة.

6-91 مدمرة.

[1] اسلام شلبي، " ترتيب أقوى جيوش العالم 2020،" تصنيف غلوبال فايربارو، نقلا عن الموقع **https://Rolageorgia.com**:بتاريخ: 22/ 05/ 2020.

7- عشرون حاملة طائرات.

المركز الثاني: الجيش الروسي:

يأتي الجيش الروسي في المركز الثاني في قائمة ترتيب أقوى جيوش العالم، ويبلغ قوامه 1مليون و139ألف جندي، و2 مليون أفراد قوات الاحتياط، ميزانية الدفاع تبلغ 48 مليار دولار لعام 2020.

يمتلك الجيش الروسي الأسلحة والمعدات التالية:

1-873 مقاتلة.*

2-742 طائرة هجومية.

3-2000 طائره هليكوبتر.

4-13000 دبابة.

5-27000 مركبة مدرعة.

6-16 مدمرة.

7-10 فرقطات.

8-62 غواصة.

* أنظر الملحق رقم07. الذي يظهر المقاتلة الروسية سو 34.

المركز الثالث: الجيش الصيني[1]:

الصين جيش قوي يضم 2 مليون و183 ألف جندي يعمل في الخدمة العسكرية، و510 ألف جندي احتياط، وميزانية الدفاع تصل إلى 237 مليار دولار، جعلت منه ثالث أقوى جيوش العالم.

يمتلك الجيش الصيني الأسلحة والمعدات التالية:

1-1232 مقاتلة.

2-371 طائرة هجومية.

3- 1000 طائره هليكوبتر.

4- 3500 دبابة.

5- 33000 مركبة مدرعة.

6- 36 مدمرة بحرية.

7- 52 فرقاطة.

8- 76 غواصة.

9- 02 حاملات الطائرات.

[1] المرجع السابق.

المركز الرابع: الجيش الهندي[1]:

على الرغم من الاضطرابات الداخلية المتزايدة في الهند، اذ ان الجيش الهندي يحافظ على مكانته في ترتيب أقوى جيوش العالم، بقوام يزيد عن مليون و 400 ألف جندي في الخدمة، و مليوني جندي في الاحتياط، وتقدر الميزانية بنحو 61 مليار دولار.

يمتلك الجيش الهندي الأسلحة والمعدات التالية:

1-538 مقاتلة.

2-172 طائرة هجومية.

3-745 طائره هليكوبتر.

4-4292 دبابة.

5-8000 مركبة مدرعة.

6-10 مدمرة بحرية.

7-13 فرقاطة.

8-16 غواصة.

المركز الخامس: الجيش الياباني[2]:

يحل الجيش الياباني في المركز الخامس بين أقوى جيوش العالم، رغم أن عدد الجنود العاملين في الخدمة لا يتجاوز ربع مليون وفق لـ: "غلوبال فايرباور"، تمكن الجيش الياباني من امتلاك اسلحة حديثة وعتاد عسكري ضخم، مع ميزانية دفاع تصل إلى 49 مليار دولار.

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

يبلغ قوام الجيش الياباني 247 ألف جندي في الخدمة، و56 ألف من جنود الاحتياط.

يمتلك الجيش الياباني الأسلحة والمعدات التالية:

1-279 مقاتلة.

2-12 طائرة هجومية.

3-750 طائره هليكوبتر.

4-1000 دبابة.

5-3000 مركبة مدرعة.

6-40 مدمرة بحرية.

7-20 غواصة.

8-04 حاملات الطائرات.

المركز السادس: الجيش الكوري الجنوبي:

يتألف جيش كوريا الجنوبية من 580 ألف جندي بالخدمة، وأكثر من 3 مليون جندي احتياط، وميزانية الدفاع تقدر بـ 44 مليار دولار. يمتلك الجيش الكوري الجنوبي الأسلحة والمعدات التالية:

1-414 مقاتلة.

2-71 طائرة هجومية.

3-915 طائره هليكوبتر.

4-2614 دبابة.

5-14000 مركبة مدرعة.

6-12 مدمرة حربية.

7-18 فرقاطة.

8-22 غواصة.

9-02 حاملة الطائرات.

المركز السابع: الجيش الفرنسي[1]:

يأتي الجيش ألفرنسي في المركز السابع بقائمة ترتيب أقوى جيوش العالم، حيث يبلغ قوامه 268 ألف جندي، و183 ألف في الاحتياط، بميزانية دفاع تبلغ 41,5 مليار دولار.

يمتلك الجيش ألفرنسي الأسلحة والمعدات التالية:

1-269 مقاتلة.

2-600 طائرة هليكوبتر.

3-528 دبابة.

4-6028 مركبة مدرعة.

5-11 فرقاطة.

6-04 حاملات الطائرات.

7-11 مدمرة بحرية.

8-09 غواصات.

[1] المرجع السابق.

المركز الثامن: الجيش البريطاني[1]:

يبلغ قوام الجيش البريطاني 192ألف جندي بالخدمة، و 83 ألف في الاحتياط، وميزانية الدفاع تبلغ 55,1 مليار دولار.

ويمتلك الجيش البريطاني الأسلحة والمعدات التالية:

1-133 مقاتلة.

2-15 طائرة هجومية.

3-361 طائره هليكوبتر.

4-227 دبابة.

5-5000 مركبة مدرعة.

6-06 مدمرات.

7-13 فرقاطة.

8-10 غواصات.

9-02 حاملات الطائرات.

وهو من أقوى واقدم جيوش نظاميه في العالم.

المركز التاسع: الجيش المصري[2]:

يتألف الجيش المصري من 440 ألف جندي عامل، 480 ألف من أفراد الاحتياط، فيما تبلغ ميزانية الدفاع 11,2 مليار دولار.

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

فيعد ليس فقط من أقوى جيوش العالم، بل هو اقدم جيش نظامي مذكور في التاريخ، طبقا لتقييم قائمة التراث العالمي غير الملموس للإنسانية.

يمتلك الجيش المصري الأسلحة والمعدات التالية:

1-215 مقاتلة.

2-88 طائرة هجومية.

3-375 طائره هليكوبتر.

4-4000 دبابة.

5-11000 مركبة مدرعة.

6-07 فرقاطة.

7-08 غواصة.

8-02 حاملات الطائرات.

المركز العاشر: الجيش البرازيلي[1]:

حل الجيش البرازيلي في المرتبة العاشرة بين ترتيب أقوى جيوش العالم، ويضم الجيش البرازيلي 334 ألف و500 جندي يعملون بالخدمة، وأكثر من مليون في قوات الاحتياط، وميزانية الدفاع تقدر بـ 27.8 مليار دولار.

ويمتلك الجيش البرازيلي الأسلحة والمعدات التالية:

1-43 مقاتلة.

[1] المرجع السابق.

2-78 طائرة هجومية.

3-254 طائره هليكوبتر.

4-437 دبابة.

5-1820 مركبة مدرعة.

6-07 فرقطات.

7-06 غواصات.

ثالثا: الانفاق العسكري:

لقد ارتفع الانفاق العسكري العالمي في عام 2019 بنسبه 4 في المائة كما كان عليه في عام 2018[1].

وجاءت هذه النسبة في تقرير التوازن العسكري الذي يعد سنويا عن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ميونيخ.*

وقد زاد الانفاق الدفاعي الأوروبي ليصل إلى مستويات لم تشهدها الدول الأوروبية منذ الازمة المالية في 2008، وصلت نسبه الزيادة إلى 4,2 في المائة مقارنة مع 2018.

وتعكس كل هذه الزيادات في الانفاق الدفاعي، عودة التنافس بين الدول، والتسابق نحو التسلح في عالم متغير.

وقد زاد الانفاق الدفاعي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين بنسبه 6,6 في المائة، على الرغم من تصاعد معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وتباطئه في الصين.

استمرت زياده الانفاق الدفاعي في اسيا نظراً لصعود دور الصين كقوة اقليمية كبرى.

[1] **صحيفه ديلي تلغراف البريطانية، الإنفاق العسكري العالمي، 18كانون الاول، 2018.**

* أنظر الملحق رقم 01.

وزاد الانفاق الدفاعي في اسيا بنسبة50 في المائة خلال عقد من السنوات، جراء ارتفاع مستويات الناتج القومي لدول المنطقة[1].

ويؤكد تقرير التوازن العسكري على ان المناقشات الدفاعية ظلت هي المهيمنة في بيئة امنية دولية غير مستقرة، حيث يجري تحدي العناصر الاساسية للقواعد التي قام عليها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لعل أفضل الأمثلة على ذلك هي:

-انهيار معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى.

-انتهاك روسيا لمعاهدة القوى النووية متوسطة المدى.

-قلق امريكي بشان الأسلحة النووية متوسطة المدى الصينية.

-امتناع بكين التوقيع على المعاهدة المذكورة.

-المعاهدة ستنتهي خلال نهاية عام 2021.

والجدول التالي يوضح نسبة الانفاق العسكري في العالم من 2015 إلى غاية سنة 2020.

جدول يوضح نسبة الانفاق العسكري في العالم للأعوام من 2015 إلى سنة 2020.

[1] جوناتان ماركوس، زياده الانفاق الدفاعي في عالم غير مستقر، نقلا عن الموقع **www.bbc.com**:بتاريخ 16/ 02/ 2020.

	2015	2016	2017	2019	2020
الو.م.أ	605	617	617	716	750 مليار دولار
الصين	181	192	145	224	237 مليار دولار
روسيا	51	49	60	55	50 مليار دولار
الهند	46	50	38	61	61 مليار دولار
اليابان	42	41	41	47	49 مليار دولار

المصدر: البنك الدولي[1].

المطلب الثاني: واقع التسلح وسباق التسلح في أفريقيا:

أولا: تطور الانفاق العسكري في أفريقيا:

لا تزال الجزائر حتى الآن أكبر مستورد للأسلحة الروسية في أفريقيا تليها مصر والسودان وأنغولا، ووفقا للباحثة في برنامج الانفاق العسكري التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ألكسندرا كريموفا، فقد زاد عدد الدول الأفريقية التي اشترت الأسلحة الروسية على العقدين الماضيين، ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت هناك 16 دولة أفريقية تتلقى أسلحة روسية، ليرتفع الرقم إلى 21 دولة ما بين عامي 2010 و2019.

بدأت روسيا منذ 2016 في بيع أنغولا الغنية بالنفط، لا سيما الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر المقاتلة، وقد حافظت الحكومة الانغولية في لواندا منذ فتره طويلة على علاقات قوية مع موسكو تعود إلى أيام الاتحاد السوفياتي[2].

[1] معهد ستوكهولم الدولي للسلام، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، البنك الدولي الموقع :**https://data albank ae dowli.org**

[2] نقلا عن الموقع **https://www.dw.com**:بتاريخ 31/ 05/ 2020.

أظهر تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي، أن الجزائر والمغرب يعدان من بين أكبر مستوردي الأسلحة في القاره الأفريقية.

وبين التقرير عمليات شراء الأسلحة خلال الفترة ما بين 2009 – 2013، والفترة الممتدة ما بين 2016 – 2018، حيث يسلط الضوء على أكبر 40 بلدا مستوردا للسلاح في العالم، كما يتحدث عن الدول الرئيسية المورِّدة.*

ويؤكد التقرير أن واردات الأسلحة الأفريقية تراجعت خلال الفترة الممتدة من سنه 2014 إلى سنه 2018 بنسبه 6,5 في المائة، مقارنه مع الفترة الممتدة من سنه 2009 إلى 2013.

ويشير التقرير إلى أن كلا من الجزائر والمغرب ونيجيريا استأثروا بحصة الأسد من مبيعات الأسلحة الموجهة إلى أفريقيا، حيث استوردت الجزائر 56 في المائة من حجم الأسلحة الموجهة للقارة الأفريقية، المغرب بـ 15 في المائة ثم نيجيريا بـ 4,5 في المائة.

ورغم أن مصر تعد من بين اهم مستوردي السلاح في أفريقيا الا ان التقرير لم يدرجها ضمن الدول الأفريقية وادرجها في خانة دول الشرق الأوسط.

قد أوضح التقرير أن شمال أفريقيا الجزائر المغرب ليبيا وتونس يستأثر لوحده بما لمجموعة 75 في المائة من واردات الأسلحة في عموم القارة الأفريقية مؤكدا ان مشتريات الدول الاربعة زادت بـ 20 في المائة خلال الفترة 2018/2014 مقارنة بالفترة 2009 – 2013.[1]

* أنظر الملحق رقم 03.

[1] موقع يا بلادي، "سباق التسلح، المغرب، الجزائر، خلال الفترة 2014 – 2018،" نقلا عن الموقع www.yabiladi.ma.com: بتاريخ 03/11/ 2019.

ويبلغ حجم مشتريات المغرب من الأسلحة خلال الفترة بين 2014 و 2018 ما مجموعة 1,2 في المائة من مجموع مشتريات دول العالم، علما ان هذه النسبة كانت 2 في المائة خلال الفترة 2009 – 2013[1].

فيما تبلغ نسبة مشتريات الأسلحة من قبل الجزائر نسبة 4.4 في المائة من مجموع المشتريات في العالم خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018، علماً أنها كانت تبلغ خلال الفترة 2009 إلى 2013 نسبه 3,1 في المائة، وتحتل روسيا المرتبة الأولى في قائمة الدول الموردة للأسلحة إلى الجزائر بنسبة 66 في المائة، ثم تليها الصين 13 في المائة، ثم ألمانيا بنسبة 10 في المائة.

وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة في قائمة أكبر مستوردي السلاح في العالم خلال الفترة 2014 – 2018.[2]

ويعد الإنفاق العسكري نقطة مهمة في تقدير المستوى الدولي من الانفاقات المالية التي من خلالها نستطيع أن نعرف توجه المجتمع الدولي سيراً نحو السلام أم نحو الصراعات والحروب، وقد قدِّر الانفاق العسكري العالمي بنحو. 1739 مليار دولار في سنة 2017 بما يعادل 2,3 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي.

وقدر الانفاق العسكري في أفريقيا بـ 42.6 مليار دولار سنة 2017، حسب الجدول التالي، في حين قدِّر الانفاق العسكري في دول شمال أفريقيا بـ 21.1 مليار دولار.

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

جدول يوضح الانفاق العسكري في أفريقيا والعالم[1]:

	2014	2015	2016	2017
المجموع	1664	1682	1688	1739
أفريقيا	42.1	39.7	39.2	42.6

المصدر: معهد ستوكهوم الدولي لأبحاث السلام

وبقيت الولايات الأمريكية أكبر منفق على السلاح في سنة 2017 بإنفاقها الاجمالي

الذي بلغ 617 مليار دولار، وقد زاد انفاقها بنسبة 1,8 مليار دولار في المائة، مقارنة بسنة 2016، برغم وجود بعض الشكوك حيال تطور الانفاق العسكري الأمريكي والأفريقي في السنوات القليلة القادمة، حيث تتوقع تقديرات الموازنة الدفاعية نموًّا في شراء الأسلحة وتزداد أكثر بين 2018 – 2021[2].

ثانيا: ترتيب أقوى الجيوش في أفريقيا:

إن ترتيب أقوى الجيوش في أفريقيا بحسب تصنيف موقع جلوبال فاير باور في الشؤون العسكرية والذي يستند الى مقارنات تقييم لأكثر من 50 فئه تتراوح ما بين القوى العسكرية ذخيره وعتاد وأسلحة ثقيلة، وبين الامكانات المالية والقدرات اللوجستية والجغرافية 138 دوله.

الجيش المصري هو أقوى جيش في قاره أفريقيا وفي العالم العربي وأحد أقوى جيوش العالم، شارك في العديد من الحروب منها:

– الحرب العربية الإسرائيلية 1948.

[1] اود فلورنت، الانفاق العسكري للولايات المتحدة الامريكية، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز الوحدة العربية، الكتاب السنوي، 2017، ص 186.

[2] نان تيان، **التسلح ونزع السلاح** (بيروت : مركز الدراسات الوحدة، الكتاب السنوي، ط.1، 2017) ص. 381.

- العدوان الثلاثي على مصر 1956.
- الحرب العربية الإسرائيلية 1967.
- الحرب العربية الإسرائيلية 1973.

وشارك الجيش المصري في حروب اخرى مثل:

- الحرب مع ليبيا 1977.
- الحرب الأهلية في اليمن.
- تحرير الكويت 1991.

جدول يوضح أقوى 06 جيوش في أفريقيا لسنه 2021 بحسب غلوبال فاير باور

الدولة	ميزانية الدفاع	المرتبة
مصر	10 مليار دولار	الأولى
الجزائر	13.5 مليار دولار	الثانية
جنوب أفريقيا	3.5 مليار دولار	الثالثة
نيجيريا	2.1 مليار دولار	الرابعة
المغرب	6 مليار دولار	الخامسة
إثيوبيا	520 مليون دولار	السادسة

ثالثا: أسباب التسلح وسباق التسلح في أفريقيا:

حسب تقرير صحيفه "ذا إيكونيميست" البريطانية تحت عنوان "أفريقيا والأسلحة" قالت ان اسباب سباق التسلح تعود بالدرجة الاولى الى المخاوف الأمنية الحقيقية لدى الحكومات الأفريقية، وتضرب مثلا على:

- شرقي أفريقيا تواجه خطر الجماعات الإرهابية المختلفة.
- اكتشاف النفط والغاز يزيد من ضرورة التسلح.
- دولة جنوب السودان تقاتل المتمردين في الداخل.
- خطر الحركات الانفصالية في العديد من الدول الأفريقية.
- مشاكل الحدود والنزاعات والصراعات الداخلية.
- تضارب مصالح الدول الكبرى في أفريقيا.
- الطموح الصناعي للأسلحة من بين الاسباب التسلح في أفريقيا، فهناك دول تقوم بتطوير صناعة الأسلحة على اراضيها، على سبيل المثال وقعت جنوب أفريقيا اتفاقيات متعددة من بينها المانيا وبريطانيا، والتي بموجبها اشترت الأولى أسلحة بكميات كبيرة، حيث تقوم شركة محلية بتركيبها، خاصة الطائرات الحربية والسفن.
- من بين الأسباب أيضا الصراعات في منطقة الدول الساحل الأفريقي، خاصة بعد اعلان على تأسيس الكيان الأزوادي، فالشكوك تزداد بإمكانية اضعاف وتهديد مالي ونقل ذلك لدول ذات صفات بنيوية واقتصادية متشابهة ومجاورة، وبهذا الصدد وتماشيا مع هذا الاتجاه

المتخوف من هذا الكيان الذي سيكون وفقا لهذه الرؤية مأوى حقيقيا للقاعدة، وذلك راجع لكون هذا الكيان الهجين الوليد منح 20 حقيبة وزارية للقاعدة في الحكومة الأزوادية المعلنة.[1]

رابعا: مخاطر سباق التسلح في أفريقيا:

إن سباق التسلح الجاري في أفريقيا يهدف الى تكديس الأسلحة وصناعتها ولا يخلو من الاخطار ويثير التخوفات بشان استخدام هذه الأسلحة التي يمكن أن تقع في الأيدي الخطأ، وان التغيرات البنيوية في المنظومة العسكرية الأفريقية قد تغير بالتدريج مجرى الأحداث في الصراع على اليابسة، اذ أن أغلب الصراعات والمعارك داخلية، وحتى الخارجي منها لم يتحول الى حرب حقيقية، لكن انتشار جيوش قوية وكبيرة تمتلك عتادا متطورا قد يشكل خطرا ويغير مجرى الأمور وفي مختلف الاتجاهات، بحسب صحيفة ذا "ايكونوميست البريطانية".

1 رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية ،" **أوراق كارنيغي –** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، (بيروت) يناير 2008، ص ص.17، 18

المبحث الثاني: التسلح وسباق التسلح في العقيدة العسكرية المصرية.

المطلب الاول: الاتفاق العسكري المصري:

أولا: القوة العسكرية المصرية:

يعد الجيش المصري صاحب المرتبة الاولى بين أقوى جيوش أفريقيا، وفقا لإحصائيات 2020 التي تشير الى تقدم هائل في تسليح وجاهزية الجيش المصري القتالية، بحسب موقع "جلوبال فاير باور" ولا يعتمد تصنيف قوة الجيوش عالميا على عدد الجنود والعتاد العسكري الذي تمتلكه فقط، وانما يشمل القوة البشرية للدولة، وقوتها الاقتصادية، التي تمكنها من تحمل التكاليف الباهظة للحرب في حال اندلاعها.

كما أن تعداد السكان في مصر يتجاوز 100 مليون نسمة بينهم أكثر من 42 مليون نسمة يمثلون قوة بشرية متاحه للعمل، يتجاوز من يصلحون للخدمة العسكرية 36 مليون نسمة.

ويصل الى سن التجنيد سنويا في مصر أكثر من 1.5 مليون نسمة، في حين يتجاوز اجمالي عدد قوات الجيش 920 ألف جندي بينهم 440 ألف قوات عاملة والباقي ضمن القوات الاحتياطية.

يمتلك الجيش المصري 1054 طائرة حربية متنوعة بينها 215 مقاتلة، و88 طائرة هجومية، 59 طائرة نقل عسكري، اضافة الى طائرات التدريب وطائرات المهام الخاصة والمروحيات التي يصل عددها الى 294 مروحية بينها 81 مروحية هجومية، بحسب الموقع الأمريكي.

وتمتلك مصر أكثر من 4.2 الاف دبابه، أكثر من 11700 مدرعه واضافه الى أكثر من 2100 مدفع ميداني، وأكثر من 1200 مدفع الذاتي الحركة، ونحو 1100 راجمات صواريخ.

ويمتلك الجيش المصري قوة بحرية ضاربة تتكون من 316 قطعة بحرية، بينها حاملتي مروحيات.

وتضم قوة الجيش المصري البحرية 7 فرقطات، 7طرادات، 45 زورق دورية، 31 كاسحة الغام بحرية، اضافة الى غواصة ديزل من فئة التايب 1400/209 إم اودي الالمانية، التي تعد أحدث إصدار من فئة غواصات الديزل الألمانية من هذا الطراز.

تمتلك مصر احتياطي نفط يصل الى 4.4 مليار برميل تنتج منها 589 ألف برميل يوميا، بينما تستهلك 832 ألف برميل يوميا.

وفقا لآخر إحصائية ذكرها موقع ""جلوبال فاير باور"، الذي أوضح أن الأسطول التجاري المصري يتكون من 389 سفينة، وان مصر تمتلك 11 ميناءً بحريا، وتصل القوة العاملة لمصر الى نحو 30 مليون نسمة، وتمتلك طرق طولها يتجاوز 65 ألف كلم اضافة الى 83 مطارا في الخدمة.

وأضاف حسين عبد الله في كتابه إلى " أن ميزانية الدفاع المصرية تصل الى11.2 مليار دولار، وان احتياطي مصر من العملات الأجنبية والذهب يتجاوز 77 مليار دولار".[1]

ثانيا: الصناعة العسكرية المصرية:

أشارت "غلوبال فاير باور" لإحصائيات 2020 إلى تقدم هائل في التسليح وجاهزية الجيش المصري القتالية، كما تتوسع مصر في صناعتها المحلية في مجال التسلح العسكري والتي تدار من قبل وزاره الدفاع والانتاج الحربي لتطوير مختلف الأسلحة من خلال المصانع التالية:

1- مصنع 200: هو معلم رئيسي جاء بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مصنع عملاق لإنتاج الدبابات الجديدة. والهدف هو جعل القاهرة مكتفية ذاتيا في انتاج الدبابات.

2- مصنع عين الصقر: ينتج المدفعية وانظمة الصواريخ التي يصل مداها 36 كلم.

3- مصنع مصر الجديدة: لإنتاج الذخائر الدبابات والصواريخ والقنابل الجوية.

[1] حسين عبد الله، **التحديات والمخاطر المحيطة بالبترول والغاز في مصر والشرق الأوسط** (مصر: المكتبة الأكاديمية، 2010) ص.89.

4- مصنع الصناعات الهندسية: ينتج أسلحة وقطع مدفعية من عيار 203 ملم، الدبابات T-55.

5- مصنع السيارات العربية الأمريكية: وهي شركة مشتركة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وتوظف 17000 عامل، وتنتج سيارات جيب العسكرية والمركبات الخفيفة.

6- مصنع مشترك مصري صيني: ينتج الرؤوس الحربية شديده الانفجار القادرة على اختراق الدروع، وSA-2 الخاصة للتوجيه الصواريخ مع كوريا الشمالية.

7- مصنع التطوير الصواريخ و خاصة سكود الى مدى 1000 كلم.

8- مصنع لتطوير وصناعة وتركيب الطائرات.

9- مصنع للتطوير وصيانة الرادارات وأجهزة الاتصالات.

10- مصنع لصناعه وبناء السفن وتأهيلها وصيانتها.

ثالثا: الصفقات العسكرية المصرية 2020-2021:

1/ روسيا: ينفذ الجيش المصري عملية تحديث شاملة لقواته ومعداته العسكرية عن طريق شراء أبرز وأحدث الأسلحة المتاحة في السوق ومن مصادر متعددة من أبرزهم روسيا*.

كما أصبح الجيش المصري يعتمد كليا على النوعية لا على الكم ومنها:

تقرير روسي يؤكد استلام سلاح الجو المصري للطائرات المقاتلة الروسية من طراز سو-35 وعددها 30 مقاتلة.[1]

* أنظر الملحق رقم 02.

[1] نور الدين فاتح، "الصفقات العسكرية لمصر عام 2021،" نقلا عن موقع: **https://www.defeusearabic.com** 27-02-2021

2/ ايطاليا:

– مروحيات AW-146 والتي تم التعاقد عليها بعدد 24 مروحية ستعمل على متن الفرقاطات والكورفينات وستتسلح بصواريخ طوربيدات مضادة للسفن والغواصات.

– مروحيات الاغراض العامة AW-189 وقد تم تعاقد عليها بعدد 8 مروحيات.

– الفرقاطات الإيطالية ألفريم جاميني وهي من فئة الفرقاطات الثقيلة المعززة في مهام الدفاع الجوي حتى مدى 120 كلم و المزودة بأحدث انظمة القيادة والسيطرة وانذار مبكر وقد تم التعاقد على قطعتين، تم تسليم الفرقاطة الأولى منها وهي تحمل اسم الجلالة وسيتم تسليم الثانية هذا العام.

3- ألمانيا:

– الفرقاطة الشبحية MEK0A-200 الألمانية المتوسطة الإزاحة كثيفه التسليح حيث ستتسلح ب 16 صاروخ سطح و32 سطح جو وسيتم تسليم أولى هذه الفرقاطات هذا العام وقد تم التعاقد على أربع فرقطات منها، وسينتهي التسليم العقد بالكامل في عام 2024.

– عدد من زوارق الدورية الساحلية السريع TNC- 35، وذلك ضمن عقد مع الجانب الالماني تضمن الحصول على 9 زوارق من هذا النوع و 01 من نوع FPB-41.

– الغواصة S-44 من الفئه تايب 209/ 1400 وهي الأخيرة في العقد المصري مع الجانب الالماني والذي تضمن الحصول على 4 غواصات من هذا النوع.

– منظومة الدفاع الجوي الألمانية متوسطة المدى IRIS- 1SLM المطورة، وقد تم التعاقد على عدد 7 انظمة منها.

4/ مصر:

تملك القوات المسلحة المصرية مدرعات ومركبات من انتاج مصري محلي من المدرعة فهد- 300 والمدرعات تمساح بجميع نسخها الخمسة والمدرعة 100 -ST ومركبة المشاة القتالية سينا -200.

5/ فرنسا:

نشر المحلل العسكري المصري سامح الجلاد ان مصر وقعت صفقات عسكريه جديدة مع فرنسا ومن اهمها:

- قمر صناعي للتجسس العسكري والذي سيمثل نقلة نوعية كبيرة في مفاهيم واستراتيجيات القوات المسلحة المصرية.

- الصفقة تشمل طائرات من نوع رافال-FR3 وعددها 24 طائرة، فمع التوسعات المصرية في أفريقيا والعراق وسوريا والبحر المتوسط وليبيا وكثرة الجبهات التي تقوم مصر بغزوها اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا سيكون من الطبيعي زيادة حجم القوة العسكرية لتامين مصالحها في جميع الجهات.

والرافال هي تاج قواتها الجوية نظرا لبراعتها في خوض حروب الجيل الخامس، تعد رافال أقوى مقاتلة عربيا وأفريقيا في منظومات الحرب الإلكترونية، كما لديها قدرة كبيرة على التشويش واسكات الدفاعات الجوية المعادية كما انها المقاتلة الوحيدة في الشرق الاوسط القادرة على مواجهة F-35 الإسرائيلية.[1]

[1] سامح الجلاد، "الصفقات العسكرية التي ابرمتها مصر مع فرنسا،" نقلا عن الموقع: https://www.defeusearabic.com 2020-02-08

المطلب الثاني: توجهات واستراتيجيات سباق التسلح في مصر:

اولا: توجهات سباق تسلح في مصر:

كشف تقرير نشره معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث السلام (سيبري) عن نمو وارادات مصر بنسبه 136% في الفترة ما بين 2016-2020، وذلك مقارنه بالفترة من 2011-2015.

لقد اظهر تقرير معهد ستوكهولم ان الصفقات العسكرية التي ابرمها الجيش المصري خلال 2016 الى 2020، توزعت بين عده دول، فجاءت نسبهم بالشكل التالي:

- دولة روسيا الاتحادية 41 %.
- فرنسا 25 %.
- الولايات المتحدة الأمريكية 8.7 %.

ومن خلال الرصد الشهري الذي قام به المعهد المصري للدراسات في الفترة من 2016- 2020، نجد ان صفقات التسليح التي ابرمتها القوات المسلحة المصرية توزعت بين القوات الجوية، ثم القوات البحرية، ثم القوات البرية، ثم قوات الدفاع الجوي.[1]

ويتم تمويل صفقات الجيش المصري عن طريقين[2]:

الطريقة الاولى: القروض التي تأخذها مصر، وهي تسدد وفق بنود مكتوبة في العقد.

الطريقة الثانية: وهي دعم لتلك الصفقات من قبل دول بذاتها تدعم النظام المصري، وتأتي الامارات والمملكة السعودية على رأس قائمة تلك الدول.

[1] محمود جمال، "دوافع وتوجهات تسليح الجيش المصري،" 2016-2020، **المعهد المصري للدراسات**، نقلا عن الموقع: https://www.defeusearabic.com 22-03-2021

[2] **المرجع السابق.**

هناك احتمالات عدة قد تقدم تفسيرات لتعدد وتنوع الصفقات منذ تولي السيسي الحكم في مصر، الا ان التفسيرات لم تخرج عن السيناريوهات التالية:

1-القول بان القيام بتسليح الجيش المصري بهذا الشكل وفي هذا التوقيت مهم في ظل الوضع الاقليمي المضطرب لحماية الامن القومي المصري من ناحية، ومن ناحية اخرى وجود ارادة ورغبة من الجيش المصري لفرض نفسه كلاعب رئيسي لا يمكن تجاوزه، لتعزيز مكانته في منطقة الشرق الاوسط، وهو تفسير له وجاهته.

2-ما يحدث في سيناء وما تشهده من صراعات بين قوات الجيش المصري، وتنظيم ولاية سيناء الذي تنامت قواته بشكل مستمر، وتعدد خسائر الجيش المصري في الأفراد والمعدات. هو سبب التوسع في هذه الصفقات. وهذا التفسير أيضا يذهب اليه البعض، لكن ان يتم الربط بين التسليح بهذا الحجم وهذه الصفقات وهذه المواجهة مع حركة مسلحة غير نظامية غير منطقي، لان معظم هذه الصفقات يغلب عليها طابع الأسلحة الثقيلة والتي تستخدم في الحروب المفتوحة امام الجيوش النظامية المشابهة، كما ان بعضها لا يتناسب وبيئة المواجهة في سيناء، ويزيد من الشكوك في دور هذه الصفقات في رفع قدرات القتالية للجيش المصري كونها تتم بالتنسيق مع الكيان الصهيوني، وبالرغم من تلك الصفقات المبرمة فإن الجيش المصري يعاني من مواجهة المسلحين في سيناء، والعملية الشاملة التي قام بها الجيش في سنة 2017، والتي كان قد حدد لها ثلاثة اشهر وتعلن خاوية من المسلحين، لم تنجح الى وقتنا هذا والمتابع للتطورات الاوضاع في سيناء يلاحظ ان المؤشرات والمعطيات في المواجهات بين الجيش والمسلحين لن تنتهي في القريب العاجل[1].

3-الربط بين التسليح وتعزيز دور الجيش في الحد من الهجرة غير الشرعية الى اوروبا، وخصوصا أن النظام السيسي يزيد عمليات الابتزاز السياسي، حيث نقل رسالة للغرب مفادها أن مصر تحارب من اجل أوروبا التي تعاني من عمليات تهريب والهجرة غير الشرعية، لذلك تعددت التصريحات من الجانب المصري في هذا الموضوع. ومن الملاحظ ايضا ان الدول التي

[1] المرجع السابق.

تقوم بتسليح مصر في الجانب البحري تقف في مقدمتهم المانيا وفرنسا التي ترى ان الهجرة غير الشرعية القادمة من القارة الأفريقية خصوصا تهدد امنها القومي.

4-الربط بين الصفقات التي يقوم بها الجيش المصري وتأمين آبار الغاز المتواجدة في منطقة شرق الاوسط والمتنافس عليها بين كل من اليونان وقبرص واسرائيل وفلسطين وتركيا وسوريا ومصر، فاكتشافات الغاز المتتالية للدول المطلة على السواحل الشرقية للبحر المتوسط، ترسم صورة قاتمة لحروب قد تقوم بين هذه الدول للسيطرة على مناطق الغاز، الذي يعتبره الكثيرون وقود المستقبل بعد تزايد اهميته في مجالات الحياة المختلفة. ومؤشرات الحرب بدأت بالفعل، حيث تتنازع اسرائيل مع سوريا وتركيا ولبنان وقبرص ومصر وفلسطين في حقول الغاز المكتشفة حديثا شرق المتوسط، ويتمسك كل طرف بموقفه الذي يعززه بان حدوده البحرية خط أحمر تندرج تحت السيادة الوطنية.

5- الربط بين هذه الصفقات ومشاركة الجيش المصري بالتشكلات الجوية والبرية في عمليات عسكرية او الامداد بتعزيزات عسكرية داخل الاراضي الليبية، والتي سبق ان قامت بها في اطار الدعم العسكري الذي تقدمه مصر الى القوات حفتر في ليبيا، والذي يحضى بدعم فرنسي وروسي واماراتي، وذلك يعطى تفسيرا لوجود روسيا وفرنسا على راس الدول التي تصدر الأسلحة الى مصر[1].

ثانيا: استراتيجيات سباق تسلح في مصر:

وضعت القيادة السياسية مخطط لتطوير الجيش وتحديث القدرة العسكرية المصرية من اجل مواجهة التهديدات التي تهدد الامن القومي المصري، في ظل الاحداث التي تقع في المنطقة وايضا المحاولات المستميتة من بعض الدول من اجل كسر وتحطيم القوة العسكرية.

الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ان تضغط على الدولة المصرية بعد الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي بتجميد المعونة العسكرية التي تقدمها سنويا بناء على

[1] المرجع السابق.

اتفاقية السلام مع اسرائيل، بل وصل الامر الى احتجاز الطائرات اباتشي تابعة للقوات الجوية المصرية كانت تنفذ لها الصيانة الدورية في امريكا ولم تستلمها كورقة ضغط ايضا، وهذا لم ترضخ الدولة المصرية لمثل هذه الضغوطات بل انها غيرت وجهتها تماما الى كل من الصين وروسيا وفرنسا من اجل شراء احدث انواع السلاح وعدم الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية التي رضخت في نهاية الامر، وسلمت الطائرات بل تسلمت مصر بعدها طائرات جديدة F-16.[1]

1/ تعدد المدارس ومصادر التسليح:

ان امتلاك الدولة السلاح القوي الرادع مع تنوع مصادره يجعل الموقف المصري في غاية القوة فلا يمكن ان ترضخ لأي ضغوط كانت في حال عدم اعتمادها على مصدر واحد في التسليح، فان أكبر الدول المصدرة للسلاح هي التي ستسعى أن يكون لها دور في تسليح الجيش المصري. والواقع ان امتزاج المدارس المختلفة داخل منظومة واحدة يجعلها في قمة النجاح، فكل الانواع تعمل على تكملة الاخر نهائيا بل انها تحقق الكفاءة والقدرة القتالية العالية.

ان السياسة العسكرية المصرية منفتحة على جميع المدارس العسكرية، فهناك تنوع لمصادر السلاح منذ فترة طويلة اتصل الى 13 دولة تستورد منها مصر السلاح، هو ألفكر الاستراتيجي المتطور، حيث ان تنوع مصادر السلاح يزيد من القدرات العسكرية بشكل كبير، والحقيقة فان تنوع المنظومات العسكرية التي تختلف بين مدرسة واخرى يطلق كفاءة وقدرة عالية في التعامل بين جميع المدارس في سلاح واحد.

2/ التحكم في التكنولوجيا الحديثة في مجال التسليح.[2]

تعد مصر من الدول القليلة على مستوى العالم التي تحقق التوازن المطلوب في مجال تكنولوجيا السلاح في الوقت الحالي، اذ تستوعب جميع انواع السلاح وتتعامل معها بمنتهى

[1] جميل عفيفي، "استراتيجية تنوع مصادر التسلح المصري،" نقلا عن الموقع:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/192007/139/548234

[2] **المرجع السابق.**

الدقة، وبشكل سريع وقادر على تطوير السلاح للتعامل مع المهام العسكرية المحددة، وذلك عن طريق تطوير الفكر العسكري للضباط، صف الضباط والجنود الذين يتعاملون مع تلك المنظومات المختلفة، وذلك من خلال الدورات التدريبية في الداخل والخارج، نقل التكنولوجيا العسكرية التي تتطور يوما بعد يوم. والاهم من استيعاب التكنولوجيا الحديثة في مجال التسليح، هو نقلها الى مصر والبدء في التعامل الجديد معها، حتى تكون مصر في مقدمه الدول المتقدمة في مجال السلاح والتكنولوجيا. وعدم الاعتماد بشكل اساسي على الخارج في المجالين، لمواجهه التهديدات والتحديات التي تتعرض لها مصر والمنطقة.[1]

[1] ايمان ملوك، كيرستن، "تفوق الجيش المصري اقليميا قوة في وجه التهديدات،" نقلا عن الموقع: https://www.dw.com/

المبحث الثالث: التسلح وسباق التسلح في العقيدة العسكرية الاثيوبية.

المطلب الاول: الاتفاق العسكري الاثيوبي:

اولا: القوة البشرية للجيش الاثيوبي:

- يبلغ تعداد الجيش الاثيوبي نحو 162 ألف جندي عامل.
- عدم وجود منظومة اثيوبية للخدمة العسكرية الاحتياطية.
- تبلغ القوة البشرية الصالحة للتعبئة العامة 25 مليون مواطن.
- عدد سكان: 110 مليون نسمة.

ثانيا: ترتيب الجيش الاثيوبي لسنة 2020:

يحتل الجيش الاثيوبي المرتبة السادسة بين أقوى الجيوش الأفريقية والمرتبة 60 عالميا، ميزانية الدفاع 520 مليون دولار.

ثالثا: القوة العسكرية للجيش الاثيوبي:

ينقسم الجيش الاثيوبي الى قسمين رئيسيين هما:

ا/ **القوات البرية:** وتمتلك الأسلحة والمعدات التالية:

- 400 دبابة.
- 114 مركبة مدرعة.
- 900 قطعة تتنوع بين مدفعية الميدان وراجمات الصواريخ والهاون.

ب/ القوات الجوية: [1]

حاليا يحتل سلاح الجو الاثيوبي المركز ال 70 ضمن ابرز 138 سلاحا جويا حول العالم.

– القوات الجوية الأسلحة والمعدات التالية:

1/ 24 مقاتلة قاذفة.

2/ 10 مقاتلات من "نوع ميج 23".

3/ 14 مقاتلة من نوع "سوخوي – 23".

4/ 04 قاذفات من نوع "سوخوي –25".

5/ 14 طائرة تدريب.

6/ 08 طائرات نقل.

7/ 08 مروحيات مقاتلة من نوع مي –35.

8/ 25 مروحية نقل.

اما الدفاع الجوي التابع للقوات الجوية يمتلك الأسلحة التالية:

*صواريخ "تسام2" و "تسام3" و "شا9 ".

*مركب بشورا سوفياتية الصنع للدفاع الجوي.

*مركب للردارات متعدد المهام.

1 محمد منصور، "الجيش الاثيوبي في ضوء التحديات الداخلية والاقليمية،". نقلا عن الموقع: **http//studies.aljazeera.net** 08مارس 2021 الساعة 16:37

* المدفعية المضادة للطائرات من نوع "شيلكا الروسية".

* بطاريه للنظام الدفاع الجوي من نوع" انش كيو 64" الصينية.

رابعا: تطوير وتحديث نظام الدفاع الجوي:

في عام 215 تعاقدت اثيوبيا مع اوكرانيا على حزمة التحديثات لمنظومة الدفاع الجوي التي تمتلكها، وبدأت عمليات التسليم فعليا منذ العام 2016، واليوم أصبحت اثيوبيا قادرة على ضرب اهداف جوية على مسافة 50 كلم، وعلى ارتفاع يصل 24 كلم.

كما شملت هذه الحزمة التحديث صواريخ هذه المنظومة، وكذلك رادارات التوجيه الخاصة بها.

خامسا: صفقات السلاح.

-في العام 2018 تم شراء أربع منظومات للدفاع الجوي الروسية من نوع بانتسيير 1 s- متوسطة المدى.

-في العام 2019 تعاقد الجيش الاثيوبي مع اسرائيل لشراء عدد ضخم وغير محدود من قذائف الدفاع الجوي الذاتية الحركة" سبايدر اي ار"

-تسلمت اثيوبيا ثلاث منظومات رصد أوكرانية الصنع من نوع" كولو تشوغا" التي تتميز بالقدرة على رصد الأهداف الجوية، على مسافات تصل إلى نحو 500 كلم، في عام2017.

سادسا: الصناعه العسكرية:

1/ مصنع للذخيرة غرب العاصمة اديس ابابا.

2/ في العام 2017 وقع الكيان الصهيوني واثيوبيا اتفاقا يمنح بموجبه رخصة تصنيع العربات الإسرائيلية المدرعة "اندر[1]."

[1] المرجع السابق.

سابعا: البحرية الاثيوبية:

اثيوبيا دولة حبيسة... مع وقف التنفيذ.

المطلب الثاني: توجهات واستراتيجيات سباق التسلح في اثيوبيا:

اولا: توجهات سباق التسلح في اثيوبيا:

تتمثل هذه التوجهات في بناء الجيش الاثيوبي على النحو التالي:

1/ سلاح البحرية:

ظل ملف البحرية الاثيوبية جامدا منذ انفصال إريتريا عن اثيوبيا، فقد هذا السلاح مركز قيادته الرئيسي في أسمرا وتحويل قيادته الى داخل العاصمة اديس ابابا.

وفي أفريل 2018، صدر عن رئيس الوزراء الاثيوبي تصريح مفاجئ تحدث فيه عن بدء بلاده بإعادة النظر في قرار حل سلاح البحرية، وتبع ذلك تصريح لرئيس الأركان الأثيوبي السابق في العام نفسه، أن بلاده تتشاور مع عدة دول من أجل تفعيل سلاح البحرية الأثيوبي.

وقد تعززت هذه القناعة بتوقيع إثيوبيا وفرنسا في مارس 2019 اتفاقية حول التعاون العسكري، يشمل مساعدة أديس أبابا في احياء سلاح البحرية الخاص بها.

كما بدأ الكيان الصهيوني يقدم مساعدات من خلال تزويده لأثيوبيا بزوارق الهجوم السريع وزوارق الدورية الساحلية اسرائيلية الصنع.

2/ سلاح الجو:

ويفكر الصهاينة في دعم سلاح الجو الأثيوبي الذي يمتلك حوالي 90 طائرة عاملة من مختلف الأنواع، هذا الدعم قد يأتي على شكل تطوير أنظمة هذه الطائرات أو دعم تسليح هذه المقاتلات أو تزويد سلاح الجو الأثيوبي ببعض المقاتلات الاسرائيلية التي يراد اخراجها من الخدمة، مثل بعض النسخ من مقاتلات F-16.

ويضاف الى ذلك الجانب المتعلق بالطائرة بدون طيار، فإثيوبيا تطور بالفعل، بالتعاون مع اسرائيل، برنامجا للطائرات الاستطلاعية من دون طيار تحت اسم "أم.دي.أي.في"

3/ الدفاع الجوي:

ذكر موقع "ديبكا" الصهيوني أن تل أبيب عرضت على إثيوبيا منظومات "سبايدر أي أر" للدفاع الجوي القريب.

ثانيا: استراتيجية سباق التسلح في إثيوبيا:

اعتمدت اثيوبيا على الاستراتيجية التالية:

1/ زيادة ميزانية الدفاع:

ارتبطت ميزانية الدفاع في اثيوبيا بالتغيرات الواقعة في حجم القوة البشرية المتوفرة، فقد بلغ الانفاق العسكري عام 1990 حوالي 800 مليون دولار، ثم اخفض الى 15 مليون دولار، ثم بدأ بالتزايد التدريجي منذ عام 2015، ليصل حاليا الى 520 مليون دولار.

2/ تنوع مصادر السلاح:

هناك تنوع لمصادر السلاح منذ 2015 لتصل إلى 7 دول وهي: الو.م.أ، روسيا، الصين، فرنسا، ألمانيا، أوكرانيا، اسرائيل. تستورد منها اثيوبيا مختلف الأسلحة لقوتها الجوية والبرية والدفاع الجوي وهذا يزيد من قدراتها العسكرية بشكل كبير.

3/ تنوع المدارس:

ان الأنظمة العسكرية تختلف من مدرسة إلى أخرى وهذا يتطلب كفاءة عالية في التعامل بين جميع المدارس في نظام عسكري واحد، مما يؤدي إلى التحكم في التكنولوجيا العسكرية الحديثة والأنظمة التسليحية المتطورة لمواجهة التهديدات والتحديات التي تتعرض لها أثيوبيا على الصعيد الداخلي والإقليمي وفي مقدمتها:

- الحرب في اقليم تيغراي.
- حماية سد النهضة.[1]

4/ الجيش الاحترافي:

في ظل استمرار النمو الاقتصادي والتفتح الديمقراطي، وفي ضوء التحديات العديدة التي لا يمكن التغلب عليها، فإن احترافية الجيش الأثيوبي أصبحت ضرورة ملحة، اذ يتطلب تحقيق التقدم اصلاحات متقدمة في ثلاثة مجالات رئيسية:

- اعادة تحديد ولاية الجيش ودوره في قطاع الأمن.
- عدم تسييس البيئة التي يعمل فيها الجيش.
- اضفاء الطابع المؤسساتي على الأخلاق والمساءلة في الثقافة العسكرية.[2]

خلاصة الفصل:

يبدو أن سباق التسلح تحول الى عسكرة الفضاء من خلال:

- سباق نحو التسلح النووي الفضائي.
- سباق نحو التسلح في مجال الأجهزة الالكترونية المختلفة.

كما أدى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية عدم انتشار الصواريخ النووية متوسطة المدى، إلى فتح المجال أمام عديد الدول إلى التوسع في تطوير تلك الصواريخ.

كما أن عقد صفقات تسلح بمبالغ خيالية لها تفسيران أساسيان، أولا أنها تدل على اضطراب بيئة العلاقات الدولية وفوضويتها كما يذهب إلى ذلك الليبراليون الجدد.

وثانيا فإن لجوء دول عديدة في القارة الأفريقية تعاني معظمها مشاكل تنموية، يدل على ذهنية عسكرية متمثلة في الأنظمة الحاكمة، التي تعمل على خلق مزيد من بؤر التوتر

[1] المرجع السابق.

[2] مركز الدراسات الاستراتيجية الافريقية،" أولويات بناء الاحتراف السكري الافريقي،" نقلا عن موقع: **africa.center.org**

الداخلية، حتى تبرّر لنفسها البقاء في السلطة، وتمنع أي عملية تحول ديمقراطي حقيقي في بلدانها.

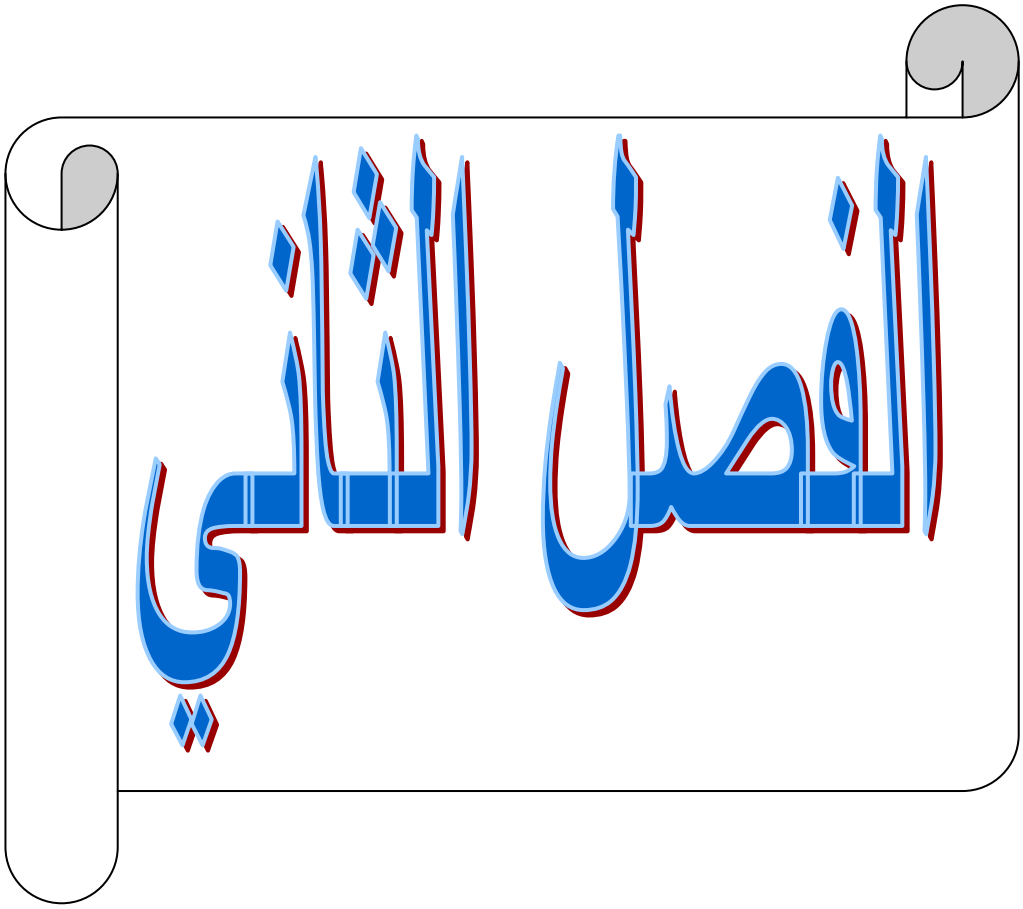
الفصل الثاني

تمهيد:

تعاني الدول الإفريقية وعلى رأسها مصر وإثيوبيا من مشاكل خطيرة، أدت إلى زيادة نفقاتها العسكرية التسليحية، والتي باتت تنعكس سلبا على المالية الداخلية والخارجية وعلى جميع القطاعات الاقتصادية، وأصبح من الضروري تقليص هذه النفقات الاستهلاكية دون الحد من القدرات الأمنية والدفاعية.

وفي هذا الفصل ستحاول الدراسة تسليط الضوء على انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الواقعين المصري والإثيوبي.

بحيث نتطرق إلى:

- *-انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على مصر.
- انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية المصرية.
- انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الشأن الإقليمي والدولي.
- انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على إثيوبيا.
- انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية الإثيوبية.
- انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الشأن الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على مصر.

المطلب الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية:

أولا: تأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية:

وتظهر تأثيرات التسلح على البيئة الداخلية من خلال:

1 – الإحصائيات: تمت المعطيات الإحصائية بحسب البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر لسنة 2020 على النحو الآتي:

- الديون الخارجية: 123 مليار دولار.
- معدل النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي: 5.4%.
- نسبة التضخم: 7.3 %
- نسبة الأمية: 17%
- الناتج الإجمالي المصري: 361.8 مليار دولار
- نسبة الإنفاق العسكري: 3.3 % من الناتج المحلي الإجمالي

2 – تمثلت نتائج تأثير زيادة نفقات التسلح للتنمية الاقتصادية على النحو الآتي:

أ – النتائج السلبية[1]:

- لقد أدت النفقات العسكرية التسليحية في مصر إلى زيادة إنفاق الحكومة على مشتريات الدفاع كصفقات الأسلحة الفرنسية والإيطالية والروسية في الفترة ما بين 2019 إلى 2021 مما خلّف عجزاً في الميزانية العامة قدر بنسبة 6.6%.
- زيادة الإنفاق العسكري التسليحي يؤدي إلى تحول الموارد الاقتصادية الضرورية والتي تساهم في النمو الاقتصادي كالتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية إلى خدمة القدرات الدفاعية*.

[1] عدنان فرحان الجوراني، "الانفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية،" نقلا عن الموقع **www.m.ahewer.ong** https:// بتاريخ 2011/06/07

- زيادة الإنفاق العسكري التسليحي على المدى الطويل يؤدي إلى نضوب الموارد الاقتصادية؛ وارتفاع التضخم وزيادة مشاكل ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية والسياسية مما يؤدي إلى عدم استقرار الدولة.
- تلعب النفقات العسكرية دورا كبيرا في زيادة الأسعار، فعبر زيادة الطلب يرتفع مستوى التضخم، خاصة إذا ما رافق ذلك عدم قدرة الدولة على الإنتاج لمقابلة الطلب الاستهلاكي المستقبلي مما يؤدي إلى الضعف الاستثماري للدولة.
- تترتب على زيادة الإنفاق العسكري بالتحديد في مجالات الأسلحة المتطورة الكيميائية ومنها البيولوجية أضرارا صحية وبيئية؛ فضلا عن التكاليف المالية التي تتطلبها عمليات المعالجة سواء للبشر أم البيئة من جراء استخدام وتجربة هذه الأسلحة.

ب: النتائج الإيجابية: وتتمثل في:

- إن زيادة النفقات العسكرية التسليحية في مصر أدت إلى زيادة الطلب الفعّال كما أوضح كينز مما تؤدي إلى حدوث تأثير إيجابي على المتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار والاستهلاك والادخار وهذا ما حقق النمو الاقتصادي حيث وصل إلى نسبة 5.4 % للسنة المالية 2020 – 2021 ويزيد من احتمالات تحقق الرفاهية والاستقرار.
- اجتماعيا فإن الإنفاق العسكري التسليحي عن طريق توسيع الجيش، يشمل مختلف أبناء المجتمع بإختلاف دياناتهم وأعرافهم، جعل المؤسسة العسكرية المصرية تعمل على رفع درجة التجانس الإجتماعي وإنعكاس ذلك على الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي ومن ثم السياسي وتوفير الأمن وبلوغ التنمية.
- أما في إطار الخدمات فالمؤسسة العسكرية المصرية تسهم إلى حدّ ما بتوفير بعض الخدمات المهمة مثل[1]:

* إنشاء وبناء المطارات.

---

* أنظر الملحق رقم 04.

[1] المرجع السابق.

* الجسور والطرقات.
* الموانئ.
*المستشفيات.
*أعمال الإغاثة.
*المسح الجيولوجي للأرض.
*المسح الجوي.

وبالتالي زيادة الإنفاق سيزيد من مساهمته في هذه الخدمات.

تؤدي زيادة الإنفاق العسكري للمؤسسة العسكرية المصرية في مجال التصنيع العسكري إلى زيادة حجم الصادرات إلى إفريقيا ومن بينها الجزائر، يتضح ذلك من خلال مبيعات العربات المدرّعة لنقل الجنود وغيرها من المعدات العسكرية.

ساهمت زيادة الإنفاق العسكري للمؤسسة العسكرية في خلق توجهات إيجابية نحو العمل من خلال توفير فرص العمل وتوظيف الطاقات ورؤوس الأموال والموارد البشرية غير المستعملة؛ ورفع مستوى الإنفاق على البحث والتطوير الذي يؤدي إلى رفع المستوى التكنولوجي وتحديث حلقات الإقتصاد الوطني[1].

ثانيا : انعكاسات سباق التسلح على البيئة الداخلية:

تؤكد الدراسات على أهمية النفقات العسكرية في زيادة النمو الإقتصادي من خلال:

ينجم عن تدهور معدلات النمو من تراجع الطلب أي الإنفاق بشقيه العام والخاص؛ لأن هبوط الطلب يؤدي إلى تباطؤ الإستثمار والإنتاج؛ وبالتالي يؤدي إلى تدني القدرة على التشغيل فترتفع البطالة وتهبط الصادرات فيرتفع عجز الميزان التجاري وتهبط أرباح الشركات فتنخفض أسهمها.

[1] محمد ذياب، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، "كلية العلوم الاقتصادية، **الجامعة اللبنانية**، نقلا عن الموقع **https://www.lebarmey.gov**، ع. 75 ، كانون الثاني 2021.

وقد يصل مستوى تردي الطلب إلى درجة تولد أزمة وهذا ما يجري حاليا في الدول الصناعية وللحدّ من هذه الأزمة تتخذ الدول عدة إجراءات منها: تقليص أسعار الفائدة وتخفيض الضغط الضريبي فتحفز بذلك الاستهلاك في القطاع.

كما تسعى إلى زيادة الطلب العام لترتفع مصروفاتها العسكرية وتحسن قدرتها على التنافسية في ميدان الأسلحة.

إن هذا التحليل لا ينطبق إطلاقا على جمهورية مصر العربية، فهي عكس الدول الصناعية، حيث تتسم المؤسسة العسكرية في مصر بكونها مستهلكة فهي لا تسهم في زيادة الإنتاج ولا تخلق فرص عمل نافعة للمجتمع.

كما أن الأسلحة غير مصنعة بالداخل بل مستوردة، وبالتالي فإن أي مبلغ يرصد للتسلح إنما هو إنفاق على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى وبالتالي يؤدي إلى انخفاض النمو.

لقد أثبتت التجارب في البلدان الإفريقية عامة ومصر خاصة أنّ تفاقم أزمة المديونية الخارجية لم ينجم عن قروض لتمويل مشاريع إنمائية بل لتغطية المصروفات العسكرية المتزايدة ولم تستطع هذه الدول معالجة أزمتها عن طريق سياسات مالية صائبة بل بتدخل عوامل خارجية وهي:

- اتفاقات إعادة جدولة الديون المبرمة مع الصندوق النقد الدولي (IMF).
- مساعدات مالية أمريكية.
- إلغاء القسط الأكبر من الديون الخارجية في إطار نادي باريس[1].

[1] المرجع السابق.

المطلب الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الشأن الإقليمي والدولي:

أولا: زيادة الإنفاق والتطور العسكري:

الرؤية المصرية للأمن القومي المصري والعربي وتأييد قياداتها الواضح للجيوش الوطنية العربية جعل بعض الدول العربية مثل لبنان والعراق تلجأ إلى القاهرة للتزوّد بالأسلحة والمنظومات القتالية، مدفوعة بالتطور الكبير الذي طرأ على الصناعات الحربية المصرية، والأهم من ذلك أنّ دول الإقليم كافة باتت تنظر إلى التجربة المصرية على المستوى التسليحي بنظرة إعجاب واضحة، نتيجة لنجاح مصر في تفادي خطأ وقعت فيه معظم الدول العربية خلال الحقبة الماضية ألا وهو توحيد مصادر التسليح[1].

فمصر ما بعد سنة 2013 وضعت نصب أعينها ألاّ تكون تحت رحمة أي دولة أجنبية في ما يتعلق بالمنظومات القتالية والذخائر، فشرعت في خطة عاجلة وسريعة لتنويع مصادر التسليح. حيث أصبحت القوات المسلحة المصرية في الوقت الحالي هي الأكبر عربيا، ومن ضمن الأكبر إقليميا ودوليا وباتت تستطيع تنفيذ كافة المهام المطلوبة منها خاصة على المستوى الخارجي، وهي إمكانيات نوعية لم تكن متوفرة من قبل.

بجانب أن مصر لم تعد مضطربة لموازنة علاقاتها مع هذه الدولة أو تلك خشية من أن تتوتر علاقاتها معها؛ ويؤثر ذلك على الصفقات العسكرية فيما بينهما، فقد باتت تمتلك في كل صنف من أصناف الأسلحة الرئيسية بديلا؛ ففي سلاح الجو تمتلك الأنواع الروسية والأمريكية والفرنسية؛ وفي سلاح البحرية تمتلك الأنواع الروسية، والأمريكية، والإيطالية، والفرنسية والصينية[2].

[1] محمد منصور،" دور القاهرة الاقليمي والدولي...أوراق متعددة وزخم متزايد،" **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** https://www.marsad.ecss.com بتاريخ 2020/12/27

[2] **المرجع السابق.**

كما أصبحت مصر في صفقاتها تشترط أن يتم التصنيع على أرضها، بموجب اتفاقيات تتضمن نقل تكنولوجيا التصنيع، وهذا يأتي ضمن خطة بنهايتها تكون القاهرة مكتفية ذاتيا من الأسلحة المختلفة بشكل كامل، وهو ما ينقلها إلى مستوى جديد تماما على المستوى الاستراتيجي.

ثانيا: حفظ دوائر الأمن القومي المصري: ويتمثل في الملفات الأساسية الآتية:

1 – الملف الليبي:

ففي الملف الليبي كان القرار المصري يفرض خطا أحمر على الحدود الغربية لمدينة سرت والجفرة وسط ليبيا، إلى جانب إعلان القاهرة الذي يدعو إلى حل سلمي للأزمة الليبية المبني على مفاوضات متكافئة دون أي تدخلّات خارجية فهو من أهم الخطوات التي أدت إلى إيقاف إطلاق النار بشكل كامل، وإحباط المحاولات التركية للتقدم نحو الهلال النفطي الليبي.

تحركات مصر في هذا الجانب يقدم الدعم للجيش الليبي بما في ذلك الدعم السياسي عبر اجتماعات متتالية استضافتها القاهرة خلال الأشهر الماضية.

ولم يكن هذا التدخل إلا لتكريس مبدأ مهم من مبادئ السياسة الخارجية المصرية ألا وهو:

–حفظ دوائر الأمن القومي المصري.
–حماية الكيان الليبي ومنع المحاولات التركية من نهب مقدرات هذا الكيان السياسية والاقتصادية، واتخاذه ككيان تابع لأنقرة، يمكن من خلاله تهديد الأمن القومي العربي في الصميم.

وكانت الموافقة المصرية في هذا الإطار على النحو الآتي:

– تطبيق الشرعية الدولية.

– مقررات المؤتمرات التي تم فيها بحث الأطر الأساسية لتسوية الأزمة الليبية وعلى رأسها مؤتمر برلين.

2 – الملف السوري:

كان الدور المصري حاضرا وذلك عبر مسارات متعددة فرضها الوضع الجيوسياسية لسورية خلال السنوات الأخيرة.

على الرغم من أن الدور المصري في الملف السوري منذ عام 2011 وحتى منتصف عام 2015 كان قد تقلص إلى مستوى الدور الاستخباراتي والأمني الذي يركز على تبادل ملفات المطلوبين والعناصر الإرهابية والتكفيرية مع أجهزة الأمن السوري بفعل عدة عوامل منها الأوضاع الداخلية في مصر وطبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت مصر في خضمها.

وقد كثّفت مصر منذ أفريل الماضي تحركاتها في الملف السوري تحت مظلة القرار الدولي رقم 2254 وذلك من خلال مشاركة مصر في اجتماعات المجموعة الوزارية المصغرة حول سوريا؛ والتوصل مع المبعوث الأممي إلى سوريا وممثلي تيار القاهرة المعارض بهدف دفع نشاط اللجنة الدستورية السوري إلى الأمام؛ والوصول إلى صيغة توافقية لدستور سوري جديد ينهي بشكل كامل أية فرص لتجديد القتال والنزاع على الأراضي السورية.

3 – ملف منطقة شرقي المتوسط:

لعبت مصر دورا واضحا في منطقة شرقي المتوسط ، حيث تعاونت مع كل من اليونان وقبرص في تأسيس منتدى غاز شرقي المتوسط في جانفي 2019 الذي ضم بجانب مصر واليونان وقبرص دولا أخرى مثل إيطاليا والأردن وفلسطين، مضافا إليها دول طلبت بشكل رسمي الانضمام إلى هذا التجمع مثل فرنسا.

طرحت مصر في فيفري 2021 مزايدة للتنقيب عن النفط والغاز في منطقة شرق لبحر المتوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود للجرف القاري التركي.

وهي خطوة ستكون لها نتائج مهمة في إطار الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط عامة، وخاصة من جهة تركيا ومصر.

في المقابل اعتبرت تركيا أن هذه الخطوة المصرية عقلانية وتعبر عن احترام القاهرة لحدود القاري التركي[1].

ثالثا: مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية:

1 – على الصعيد المحلي بدأت أعمال التطرف العنيف تظهر عقب اندلاع انتفاضة 2011 والتي انطلقت في شبه جزيرة سيناء لتمتد إلى أماكن عديدة داخل مصر، بما في ذلك الحدود الغربية مع ليبيا، وأجبر هذا التحدي الجديد الجيش المصري على أن موضوع الحدود كان مدفوعا أيضا بمخاوف على الحدود السودانية نتيجة مطالبة السودان بمثلث حلايب المتنازع عليه بين البلدين.

2 – في العمق الإفريقي: لقد دق بناء إثيوبيا لسدّ النهضة على النيل الأزرق ناقوس الخطر في مصر؛ وباتت في حاجة إلى عرض قواتها بعيدا عن حدودها.

دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، شعبه إلى عدم التعجل في النتائج والثقة في قدرة بلادهم فيما يتعلق بقضية سدّ النهضة؛ متابعا أن المسار التفاوضي يحتاج إلى صبر وتأن[2].

3 – دور البحرية المصرية في الحماية والمراقبة:

كما تطلبت زيادة عمليات التهريب للبشر عبر البحر الأبيض المتوسط والارتقاء بمنظومة مراقبة البحار؛ واحتاجت أيضا القدرات البحرية الضعيفة نسبيا أن تتطور كي تستطيع حماية حقول الغاز المكتشفة حديثا في منطقة شرق البحر المتوسط وكذلك في البحر الأحمر وخليج عدن، وأن تستجيب للمنافسة المتنامية بين العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

[1] ايل خان طاغسن، "شرق المتوسط، خطوات مصرية عقلانية وموازين جديدة محتملة،" كلية الاقتصاد، **جامعة بولوعزة بايسال التركية**، نقلا عن الموقع **https://www.ad.com.tr** بتاريخ 2021/03/10.

[2] موقع BBC " الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يقول: المفاوضات تحتاج إلى صبر وتأن،" نقلا عن الموقع **https://www.bbc.com** بتاريخ 2021/05/11.

وإيران والعديد من الدول الإفريقية؛ وهو ما يتضح جليا من الحرب في اليمن، والنزاعات حول حركة الدخول والخروج بالموانئ في الحديدة وجيبوتي وبربرة وعصب وأماكن أخرى[1].

[1] لوبرت سيرنغبورزغ، أف سي بينك وليامز، "الجيش المصري، العملاق المستيقظ من سباته،" **مركز كارنيغي** نقلا عن الموقع **https://canegu.mec.org** بتاريخ 2019/02/28.

المبحث الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على إثيوبيا.

المطلب الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية الإثيوبية:

أولا: الإحصائيات: تمت المعطيات الإحصائية بحسب البنك الدولي ومركز الإحصاء الإثيوبي والتي تكون على النحو التالي:

- الناتج الإجمالي: 95.580 مليار دولار (تقديرات 2020).
- نمو الناتج المحلي: 9.2 % (2019).
- معدل التضخم: 20.2 % (تقديرات 2020).
- نسبة النمو: 6.2 %.
- البطالة: 18%.
- نسبة الإنفاق العسكري: 0.6 %.
- عدد السكان: 112 مليون نسمة[1].
- الميزانية العامة للدولة: 13.8 مليار دولار[2].
- ميزانية الدفاع: 520 مليون دولار.
- الميزانية التكميلية: 850 مليون دولار.

ثانيا: تقليص الإنفاق العسكري*:

إن تخفيض النفقات العسكرية في إثيوبيا أدى إلى زيادة الإستهلاك الخاص، وزيادة الاستثمارات، والإنتاج وتقليص عبء المديونية، وتحت التأثير المضاعف المعروف في النظرية الاقتصادية فإنّ أي تخفيض للنّفقات العسكرية سيقابله ارتفاع أكبر في المنافع الاقتصادية والمالية.

[1] محمد حطاب،"كم عدد سكان اثيوبيا 2021،" نقلا عن الموقع **https://www.amuheet.netl** 30/05/2021.

[2] موقع العين، "الموازنات العامة للدولة،" نقلا عن الموقع **https://www.al.ain.com** بتاريخ 2020/06/06، الساعة 06:10.

* أنظر الملحق رقم 05.

وستتمخض عن تخفيض المصروفات العسكرية تداعيات مالية إيجابية، فمن المعلوم أن غالبية الدول الإفريقية تعاني من عجز مزمن يعالج بالقروض، فتتفاقم المديونية أو الإصدارات النقدية لترتفع معدلات التضخم، وعامة لا يتأتّى عجز ميزانيات هذه الدول من نقص الإيرادات بقدر ما ينجم عن الفساد المالي والتبذير والإنفاق العسكري.

لكن لا يجوز تقليص الإنفاق العسكري عشوائيا بل يتعين الإستناد إلى سياسة مالية رشيدة مبنية على دراسة عميقة.

كما يجب ألاّ يؤثر سلبيا على الأمن الداخلي والقدرة على حماية البلد من أي إعتداء خارجي، لذلك لابد من العمل على ثلاثة مرتكزات في آن واحد:

1 – **المرتكز الأول:** ترسيخ العقيدة العسكرية للقوات المسلحة؛ فواجب الجيش هو الدفاع عن الوطن دون التدخل في النزاعات السياسية الداخلية حسب ما تنص عليه قوانين الدولة ودستورها.

2 – **المرتكز الثاني:** العمل على بناء قاعدة إنتاجية عسكرية عريضة، لأنّ إنتاج الأسلحة محليا يقود إلى دعم مركز الميزان التجاري وتحسين فرص العمل وتنمية التكنولوجيا، وفي هذه الحالة فقط سيقود الإنفاق العسكري إلى ظهور المعادلة المعروفة في البلدان الصناعية، وهي: أنّ زيادة الإنفاق العسكري يؤدي إلى تحسين النمو الإقتصادي، ناهيك عن أنّ الإنتاج المحلي لأي سلعة خاصة في ميدان الأسلحة يكسب الدولة استقلالا في صنع القرارات المختلفة على الصعيد العلاقات الدولية.

3 – **المرتكز الثالث:** إن تقليص الإنفاق العسكري يجب أن يقابله تحسين شروط السلام وفي مقدمتها التوازن العسكري وخلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا: الإقتصاد الإثيوبي:

بسبب عدم احتوائها على أية سواحل بحرية، تتعلق إثيوبيا بميناء جيبوتي من جهة وتسعى لتصبح مركزا للاقتصاد بالمنطقة بفضل الطرق الدولية والسكك الحديدية التي تصلها مع الدول الجوار من جهة أخرى.

ويأتي الإقتصاد الإثيوبي في مصاف الاقتصادات الأسرع نموا بالعالم، ويعدّ من ناحية أخرى الأسرع نموا على مستوى القارة الإفريقية حسب صندوق النقد الدولي[1].

تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي، إلى أن إثيوبيا ستكون أسرع الإقتصادات نموا في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى في الفترة ما بين سنة 2018 وسنة 2019.

ويرى صندوق النقد الدولي، أن ارتفاع النمو الإقتصادي في إثيوبيا مدفوع إلى حد كبير بزيادة النشاط الصناعي، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية والتصنيع.

ووفق بيانات رسمية للحكومة الإثيوبية، بلغ نمو الإستثمار الأجنبي المباشر نسبة 27.6% في العام المالي لسنة 2016 وسنة 2017.

وتعد الصين في الوقت الحالي أكبر مستثمر أجنبي في إثيوبيا، بل أصبحت أيضا أكبر شريك تجاري لها، بتجارة تتجاوز 10 مليار دولار أمريكي.

ووفقا للبيانات رسمية صادرة عن المفوضية الأوروبية، فإنّ اتفاقيات التمويل بين الاتحاد الأوروبي وإثيوبيا سيتم تخفيض نحو 50 مليون يورو منها لخلق فرص العمل، و35 مليون يورو للطاقة المستدامة، ونحو 45 مليون يورو لإنشاء مناطق صناعية للتصنيع الزراعي في إثيوبيا[2].

[1] طوفان أقطاس، "الاقتصاد الاثيوبي...الأسرع نموا في إفريقيا،" نقلا عن الموقع **https://www.aa.com** بتاريخ 2018/05/03.

[2] صحيفة لوموند، "اثيوبيا...المعجزة الاقتصادية مهددة بالفراغ في تيغراب،"نقلا عن الموقع **https://www.aljazeera.net** بتاريخ: 2020/12/25.

رابعا: الجيش الإثيوبي في مواجهة الصراعات الداخلية:

1 – الانشقاقات الداخلية داخل الجيش الإثيوبي:

تواجه إثيوبيا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ظواهر مزمنة أثّرت بشكل سلبي في تطور قواتها المسلحة، منها ظاهرة الانشقاقات المستمرة التي لم تقتصر على سلاح الجو، بل تعدّته إلى القوات البرية في سنة 2006، ويضاف إلى ذلك بعض القلاقل الموجودة داخل المؤسسة العسكرية الإثيوبية، والتي كان من تجلياتها اغتيال رئيس الأركان السابق في شهر جوان لسنة 2019 على يد حارسه أثناء محاولة انقلاب فاشلة.

2 – على المستوى الميداني[1]:

دخل الجيش الإثيوبي منذ أواخر العام 2020 في خضم مجموعة من المواجهات متعددة الاتجاهات؛ أولها كان إطلاقه هجوما على وحدات جبهة تحرير شعب تيغراي في نطاق إقليم تيغراي الواقع شمالي البلاد، واستعانته بوحدات من الجيش الإريتري.

اندلاع نزاع آخر في إثيوبيا، كان مسرحه إقليم " أروميا " المتاخم بالعاصمة أديس أبابا إذ اندلعت سلسلة من أعمال العنف بين قوميتين الأورمو والأمهرة على خلفية إثنية وعرقية تمتد جذورها إلى العقود الماضية.

وقد تطورت هذه الأعمال لتصبح هجمات ممنهجة على قوات الشرطة الفيديرالية الإثيوبية والوحدات العسكرية الخاصة التابعة للأمهرة داخل الإقليم.

خطورة هذا النزاع وقربه من العاصمة دفع الجيش إلى سحب بعض الوحدات التابعة له من إقليم تيغراي، ودفعها إلى إقليم أروميا برفقة بعض وحدات القوات الخاصة وهو ما أدى عمليا إلى تدهور الموقف في إقليم تيغراي من جهة، ومن جهة أخرى ساهم بشكل أكبر في

[1] محمد منصور، "الجيش الأثيوبي في ضوء التحديات الداخلية والاقليمية،" نقلا عن الموقع **https://www.alnamodeey.net** بتاريخ 21 نيسان 2021، الساعة 16:37.

تشتيت القوى العسكرية الإثيوبية التي كانت تتجهز خلال الفترة الماضية لاحتمالات المواجهة مع مصر والسودان بشأن سدّ النهضة.

خامسا: سدّ النهضة:

أعلن مسؤول إثيوبي أن بناء سدّ النهضة الّذي تشيده بلاده على النيل الأزرق ويثير خلافا مع دولتي المصب (السودان ومصر) ويشارف نهايته بحيث بلغت الاعمال الكلية نحو نسبة 80%، فيما أكد الجيش جاهزيته لحماية المشروع من أي عدوان.

وفي هذا السياق، قال القائد العام للقوات الجوية الجنرال "مرادسا"، إنّ القوات تعزز وحداتها من أي وقت مضى، وتقوم بحراسة دقيقة لسدّ النهضة.

وقال ماردسا إن محاولات زعزعة استقرار البلاد وإشاعة الفوضى داخليا وخارجيا لن تنجح " مشيرا إلى أن الجيش يمثل رمز سيادة البلاد، وسيتطلع بكامل دوره في حماية سدّ النهضة من أي عدوان "[1].

المطلب الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الشأن الإقليمي و الدولي:

وتتمثل في الآتي:

أولا: التنافس الكبير:

هناك العديد من الضرورات الإستراتيجية التي تفسر سعي أديس أبابا الحثيث لإستعادة وصولها البحري وإمتلاك سلاح البحرية الجديد، بداية إدراك إثيوبيا أنّ جميع جيرانها في منطقة القرن الإفريقي يمتلكون سواحل كبيرة لكنهم يفتقرون قدرة على استغلالها، في حين تفتقر أديس أبابا للسواحل مع أنها تمتلك قدرات وموارد ليست متاحة لجيرانها، ويمنح هذا الوضع إثيوبيا العديد من المزايا، فمع امتلاكها للموارد اللازمة لتخصيصها بناء سلاح بحري فإنّ بإمكانها أنّ

[1] العين الاخبارية، "اثيوبيا تعلن انجاز 80% من سد النهضة وجاهزية الجيش لحمايته،" نقلا عن الموقع https://www.ae.ain.com بتاريخ 2021/06/06 ، الساعة 10:21.

تضمن لنفسها رأيا مهما على الطاولة في صياغة الأهداف البحرية الإقليمية، مع لعب بحريتها المنتظرة دورا في حماية حركة الشحن للدول المجاورة فأصبح بإمكانها تأكيد سيطرتها الإقليمية وتقديم نفسها بوصفها ضامنا للاستقرار بالنسبة لشركائها[1].

بخلاف ذلك، مع وجود البحرية الأثيوبية في أكثر من دولة– كما هو مخطط له على ما يبدو– فسوف يكون بإمكانها توفير الغطاء العسكري لمشروعها الطموح للتّكامل الإقليمي، ناهيك على تعزيز أوراق اعتمادها شريكا رئيسيا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وشرطيا أمريكيا محتملا فيها، وهو ما سيمنحها مساحة كبيرة لإبراز نفوذها ومحاصرة طموح القوى المنافسة لها مثل أوغندا وكينيا علاوة إمتلاك قدرة على الحفاظ على أمنها القومي من خلال اسقاط القوة خارج حدودها وتقديم نفسها بوصفها طرفا في المعادلة الاقليمية الخاصة بالأمن البحري في القرن الإفريقي والشرق المتوسط، من خلال المشاركة بقواتها في تأمين المدخل الجنوبي للبحر الاحمر، ومضيق باب المندب.

ثانيا: سلاح البحرية الاثيوبي:

لقد أكد رئيس الحكومة الإثيوبي أبي أحمد نجاح بلاده في بناء واحد من أقوى الجيوش في أفريقيا على مستوى القوات الجوية والبرية، ومتعهدا بالبدء في اعادة بناء القدرات البحرية للجيش الإثيوبي خلال المستقبل القريب.

لم تنتظر أديسا أبابا طويلا بعد تعهدات أبي أحمد، وفي غضون أشهر قليلة كانت قد شرعت في العمل بالفعل، وفي مارس 2019 خلال زيارة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أديس أبابا والتي اعتبرت أول زياره للرئيس الفرنسي الى البلد منذ السبعينيات، وقّعت فرنسا واثيوبيا اتفاقية تعاون دفاعي تعهدت خلالها باريس بتطوير سلاح البحرية الإثيوبي المنتظر وتدريب البحارين الإثيوبيين في فرنسا، ولكن السؤال المحوري حول المكان الذي ستتمركز فيه

[1] محمد السعيد، "بعد اعلان نيتها بناء قواعد على البحر الاحمر... هل تبني اثيوبيا الحديثة اسطولا لحمايه سد النهضة؟" نقلا عن الموقع https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/6/3/ بتاريخ 2021/6/3 على الساعة 03:00.

القطع البحرية للدولة الحبيسة ظل بلا جواب حتى ديسمبر 2019، حين أعلنت صحيفة كابيتال الإثيوبية عن إتفاق مبدئي لإنشاء قاعدة بحرية إثيوبية في دولة جيبوتي المجاورة[1].

وفقا للصحيفة الإثيوبية فقد تمّ التوصل إلى الإتفاق خلال زيارة قام بها أبي أحمد الى جيبوتي، خلال شهر أكتوبر 2019، حيث التقى برئيس البلاد إسماعيل عمر غيلة وناقش معه التفاصيل المتعلقة بالقاعدة لتصبح إثيوبيا بذلك آخر الملتحقين بالبلد الصغير الأكثر ازدحاما بالقواعد العسكرية الأجنبية على وجه الارض، في ظل إمتلاك كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، وايطاليا لقواعد عسكرية قائمة بالإضافة إلى وجود خطط مجمدة لتأسيس قاعدة سعودية في البلاد أيضا.

لكن الاعلان عن انشاء قاعدة بحرية لإثيوبيا في جيبوتي من غير المرجّح أن ينهي الجدل حول سر رغبة الدولة الحديثة في امتلاك سلاح بحري قوي، واذا ما كانت القاعدة المنتظرة في جيبوتي ستكون كافيه لتلبية طموحات البلاد البحرية، فكيف يمكن أن تؤثر تلك الطموحات على ديناميات القوى في المنطقة، وعلاقات أديسا أبابا مع القوى العالمية والإقليمية صاحبة المصالح في الفضاء القرن الافريقي، بدء من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، والصين ومرورا بالسعودية والإمارات وإنتهاء بمصر الّتي تمتلك مخاوفها الخاصة تجاه التوسع البحري الإثيوبي في ظل التّنافس التّاريخي بين البلدين والّذي يشتد اليوم بفعل الصراع المحتدم حول مياه النيل وملف سدّ النهضة الاثيوبي[2].

خلاصة الفصل:

نستخلص أن سباق التسلح في المستقبل سيكون من أكبر القضايا اهتماما على حساب التنمية التي أصبحت مهمشة، مما قد يؤدي إلى مشكل آخر أكبر من تحقيق أمنها.

[1] **المرجع السابق.**

[2] دينامغتي، "اثيوبيا تعلن عزمها انشاء قواعد عسكريه في البحر الاحمر،" نقلا عن الموقع **https://www.alarabyor.net** بتاريخ 2/6/ 2021 الساعه07:33 .

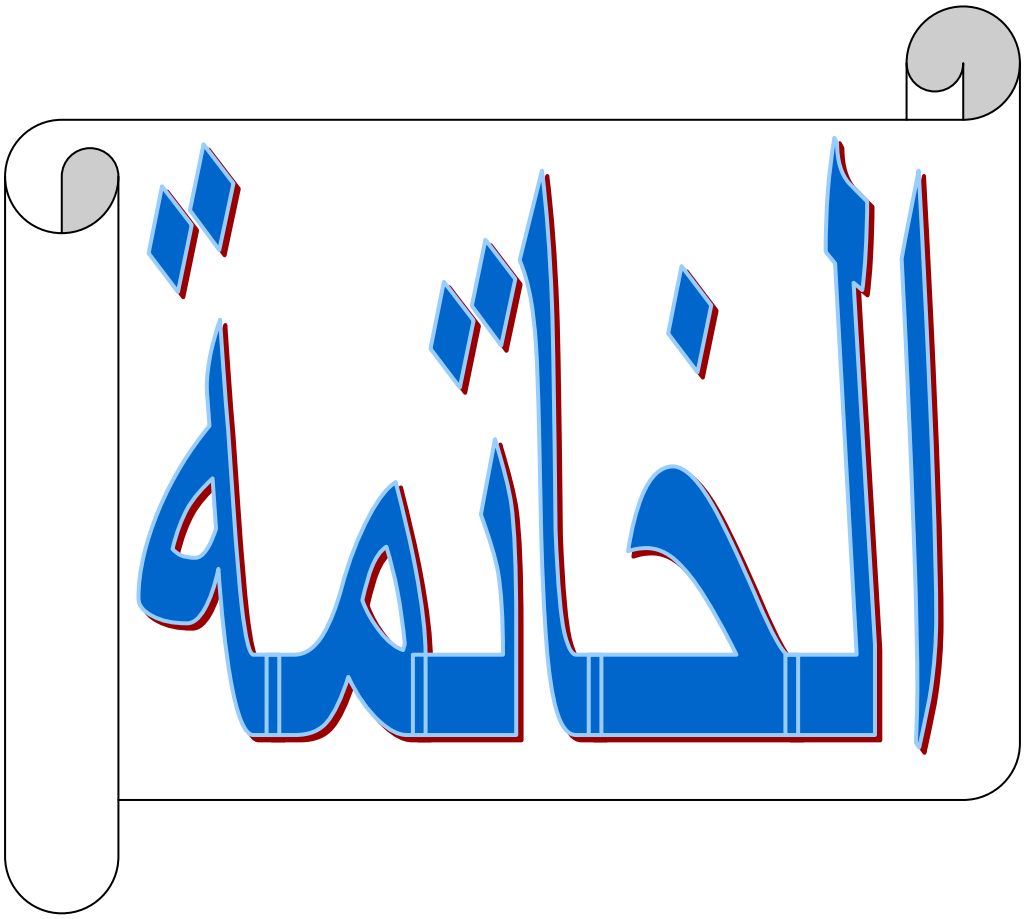
الخاتمة

في ظل التهديدات والتحديات والمؤثّرات التي شهدها العالم من خلال الحروب العالمية، سارعت الدول إلى زيادة حدّة التسابق نحو التّسلح عن طريق تكديس الأسلحة، وذلك بغية الحصول على القوة لمواجهة المخاطر، أو أي عدوان مفاجئ وغير محتمل خاصة بين الدول الكبرى، بحيث نجد أن سبب اندلاع الحرب العالمية الأولى كان سباقا بحريا بين المملكة المتحدة وألمانيا الإمبراطورية، وأيضا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين ذريّتين على كل من مدينتي هيروشيما وناغازاكي سنة 1945، وفي ذلك الوقت ساد نظام دولي جديد قائم على صراع سياسي واقتصادي وإيديولوجي، الغاية منه التفرّد بالسيادة العالمية والهيمنة، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بالسباق فيما بينهما من أجل إكتساب أكبر قدر ممكن من الأسلحة؛ وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة العالمية.

إلاّ أنه لم تمض سوى فترة قصيرة من الزمن، أعلن الإتحاد السوفياتي بأن السلاح النووي لم يعد حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وبدأت حدّة سباق التسلح في الازدياد ودخلت فيما بعد فرنسا، بريطانيا ثم الصين الشعبية، وتكاثرت التجارب والمخزونات من الأسلحة كما ونوعا، ثم انتقل سباق التسلح إلى الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك من خلال توجه الدول الكبرى إلى البحث عن موارد طبيعية وأحفورية جديدة في مختلف ربوع القارة الأفريقية، ومع مرور الوقت وتنامي صراعات المصالح نشبت صراعات عديدة بين الدول الأفريقية لأسباب متعددة ومنها ما نجده بين مصر وإثيوبيا، والذين شهدا خلافات كان أبرزها ملف سدّ النهضة، والتنافس على القيادة الإقليمية للمنطقة، وهو ما جعلهما يتوجهان نحو مزيد من التسلح وزيادة الإنفاق العسكري بهدف الضغط على بعضهما حيث تحتلان المراتب الأولى في إفريقيا من حيث الإنفاق العسكري، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا والتاسعة عالميا، بينما احتلت إثيوبيا المرتبة السادسة إفريقيا وذلك خلال السنوات من سنة 2015 إلى 2020.

حيث قامت إثيوبيا بعقد صفقات شراء أسلحة مع أمريكا والصين وأكرانيا وألمانيا وفرنسا والكيان الصهيوني من سنة 2017 إلى سنة 2020، وتشير بعض التقارير الحديثة إلى أن إثيوبيا تخصص ما بين نسبة 0.6% ونسبة 1.3% من الناتج الوطني الإجمالي لنفقاتها

العسكرية، وبعد أزمة سدّ النهضة والحرب في تيغراي، قامت برفع ميزانية التسلح إلى 800 مليون دولار لشراء وإصلاح معدات الجيش وبناء سلاح البحرية.

أما مصر فخصصت نحو 4 مليار و300 مليون دولار للأسلحة والتجهيزات العسكرية في الفترة ما بين عام 2019 وعام 2020.

وكل هذا بسبب المخاطر التي تواجهها الدول الإفريقية المتمثلة في خطر الإرهاب والخوف من وقوع حرب أو أي هجوم عسكري من طرف دولة على الأخرى، فدفعها نحو التسلح واكتساب القوة للتمكن من الردع.

أما بالنسبة لمصر وإثيوبيا، فأزمة نهر النيل موروثة عن الإستعمار، ومشكلة ملف سدّ النهضة أدّى بهما لمزيد من السباق نحو التسلح لحماية نفسهما وتعزيز قدراتهما الدفاعية.

ختاما يمكن القول أن السبب الرئيس وراء سباق التسلح في القارة الأفريقية هي طبيعة الأنظمة السياسية الأفريقية ذاتها، والتي تعاني أزمة شرعية عميقة بداخلها، مما ولّد لديها هواجس متعددة من الداخل أحيانا ومن الإقليم الذي تعيش فيه أحيانا أخرى، ومن البيئة الدولية التي تفرض على هذه النظم أن تندمج في تجارة الأسلحة ولو من قبيل المستهلك.

والدور المهم هنا هو تفعيل مؤسسات العمل الأفريقي المشترك على غرار منظمة الإتحاد الأفريقي، من أجل حلّ النزاعات وتوجيه النظم السياسية الأفريقية إلى الأعمال الرئيسية التي تخدم شعوب أفريقيا، فمسألة التنمية هي القضية المحورية أفريقيًّا.

فالأمن لا يتحقق عبر تكديس الأسلحة، وإنما بالتعليم الجيّد والتنمية الشاملة التي تضمن استمرار الدول ورقيها وتطورها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

01/اود فلورنت، **الانفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي**(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، 2007).

02/حسين عبد الله، **التحديات والمخاطر المحيطة بالبترول والغاز في مصر والشرق الأوسط**، 2010.

03/خليل خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة** (لبنان: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2007).

04/رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية** (بيروت: أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يناير 2008).

05/محسن أحمد الخضيري، **التفاوض الأمني، منهج متكامل لتحقيق الأمن بأفضل وسائل تفاوضية**، القاهرة، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2015.

06/نان تيان، **التسلح ونزع السلاح**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، ط.1،2017).

ثانيا:المواقع الإلكترونية:

07/ابراهيم العبيدي، مفهوم النزاعات، نقلا عن الموقع: https://www.mawd003.com بتاريخ 28 ديسمبر 2017.

08/احسان العقلة، القمر الصناعي، نقلا عن الموقع:
https://www.ar.m.wikipedia.org بتاريخ 08-03-2012 على الساعة 15:47.

09/أحمد علو، الانفاق العسكري في العالم مابين الأمن الدولي والاقتصاد السياسي، نقلا عن الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb بتاريخ 2010.

10/اسلام شلبي، " ترتيب أقوى جيوش العالم 2020،" تصنيف غلوبال فايربارو، نقلا عن الموقع https://Rolageorgia.com:بتاريخ: 22/ 05/ 2020.

11/ايل خان طاغسن، "شرق المتوسط، خطوات مصرية عقلانية وموازين جديدة محتملة،" كلية الاقتصاد، جامعة بولوعزة بايسال التركية، نقلا عن الموقع https://www.ad.com.tr بتاريخ 2021./03/10

12/ايمان ملوك، كيرستن، "تفوق الجيش المصري اقليميا قوة في وجه التهديدات،" نقلا عن الموقع:https://www.maw.com بتاريخ: 2020/02/06.

13/جميل عفيفي، "استراتيجية تنوع مصادر التسلح المصري،" نقلا عن الموقع https://gate.alram.ovg.eg : بتاريخ 2016/08/29.

14/جوناتان ماركوس، "زيادة الانفاق الدفاعي في عالم غير مستقر،" نقلا عن الموقع www.bbc.com:بتاريخ 16/ 02/ 2020.

15/حبشي رشدي، "التسلح وحرب باردة،" نقلا عن الموقع www.ae.watan.com:بتاريخ 21/ 05/ 2020.

16/الحكومة الاثيوبية، "الموازنات العامة للدولة،" نقلا عن الموقع https://www.al.ain.com بتاريخ 2020/06/06، الساعة 06:10.

17/حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، نقلا عن الموقع: https://www.democraticac.de بتاريخ 10-05-2014 على الساعة 18:43.

18/دينامغتي، "اثيوبيا تعلن عزمها انشاء قواعد عسكريه في البحر الاحمر،" نقلا عن الموقع https://www.alarabyor.net بتاريخ 6/2/ 2021 الساعه07:33 .

19/روسيا- صادرات السلاح الى افريقيا، استراتيجية طويلة المدى نقلا عن الموقع https://www.dw.com:بتاريخ 31/ 05/ 2020.

20/سامح الجلاد، "الصفقات العسكرية التي ابرمتها مصر مع فرنسا،" نقلا عن الموقع: https://www.defeusearabic.com

21/صحيفة لوموند، "اثيوبيا...المعجزة الاقتصادية مهددة بالفراع في تيغراب،"نقلا عن الموقع https://www.aljazeera.net بتاريخ: 2020./12/25

22/صخري محمد، النزاعات الحدودية وطرق تسويتها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلا عن الموقع: https://www.politics-dz.com بتاريخ: 06-06-2020.

23/طوفان أقطاس، "الاقتصاد الاثيوبي...الأسرع نموا في إفريقيا،" نقلا عن الموقع https://www.aa.com بتاريخ 2018./05/03

24/عبد الرحمان عثمان، وظائف تقوم بها الأقمار الإصطناعية، نقلا عن الموقع: https://www.m.dw.com بتاريخ 13-05-2015.

25/عدنان فرحان الجوراني، "الانفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية،" نقلا عن الموقع https://www.m.ahewer.ong بتاريخ 201./06/07

26/العين الاخبارية، "اثيوبيا نعلن انجاز 80% من سد النهضة وجاهزية الجيش لحمايته،" نقلا عن الموقع https://www.ae.ain.com بتاريخ 2021/06/06 ، الساعة 10:21.

27/لوبرت سيرنغبورزغ، أف سي بينك وليامز، "الجيش المصري، العملاق المستيقظ من سباته،" مركز كارنيغي نقلا عن الموقع https://canegu.mec.org بتاريخ 2019./02/28

28/محمد السعيد، "بعد اعلان نيتها بناء قواعد على البحر الاحمر... هل تبني اثيوبيا الحديثة اسطولا لحمايه سد النهضة؟" نقلا عن الموقع https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics بتاريخ 2021/6/3 على الساعة 03:00.

29/محمد حطاب،" كم عدد سكان اثيوبيا 2021،" نقلا عن الموقع https://www.amuheet.netl.30/05/2021.

30/محمد ذياب، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، "كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة اللبنانية، نقلا عن الموقع https://www.lebarmey.gov، ع. 75، كانون الثاني 2021.

31/محمد ذياب، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية،" كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة اللبنانية، نقلا عن الموقع https://www.lebarmey.gov، العدد 75 كانون الثاني 2021.

32/محمد منصور، "الجيش الاثيوبي في ضوء التحديات الداخلية والاقليمية،". نقلا عن الموقع: http//studies.aljazeera.net 08مارس 2021 الساعة 16:37

33/محمد منصور، "الجيش الأثيوبي في ضوء التحديات الداخلية والاقليمية،" نقلا عن الموقع https://www.alnamodeey.net .

34/محمد منصور، "دور القاهرة الاقليمي والدولي...أوراق متعددة وزخم متزايد،" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجيةhttps://www.marsad.ecss.com بتاريخ 2020/12/27.

35/محمد منصور،" دور القاهرة الاقليمي والدولي...أوراق متعددة وزخم متزايد،" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجيةhttps://www.marsad.ecss.com بتاريخ 2020/12/27.

36/محمود جمال، "دوافع وتوجهات تسليح الجيش المصري 2016-2020،" المعهد المصري للدراسات، نقلا عن الموقع: https://www.defeusearabic.com 22-03-2021.

37/مركز الدراسات الاستراتيجية الافريقية،" أولويات بناء الاحتراف السكري الافريقي،" نقلا عن موقع: africa.center.org.

38/مركز الدراسات الاستراتيجية الافريقية،" أولويات بناء الاحتراف السكري الافريقي،" نقلا عن موقع: africa.center.org.

39/معهد ستوكهولم الدولي للسلام، "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي،" البنك الدولي الموقع ملتقى الطلبة، نظريه توازن القوى وتوازن المصالح، نقلا عن الموقع http://www.moqatel.com:بتاريخ 27/ 10/ 2017.

40/موقع BBC، "سد النهضة: الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يقول: المفاوضات تحتاج إلى صبر وتأن،" نقلا عن الموقع https://www.bbc.com بتاريخ 2021./05/11

41/موقع العين، "الموازنات العامة للدولة،" نقلا عن الموقع https://www.al.ain.com بتاريخ 2020/06/06، الساعة 06:10.

42/موقع يا بلادي، "سباق التسلح، المغرب، الجزائر، خلال الفترة 2014 - 2018،" نقلا عن الموقع www.yabiladi.ma.com: بتاريخ 2019 /03/11.

43/موقعBBC " الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يقول: المفاوضات تحتاج إلى صبر وتأن،" نقلا عن الموقع https://www.bbc.com بتاريخ 2021./05/11

44/نقلا عن الموقع: https://www.ar.m.wikipedia.org.

45/نقلا عن الموقع: https://www.m.marefa.dg

46/نقلا عن الموقع: https://www.politicae.encgclopedia.org.

47/نقلا عن الموقع https://www.dw.com:بتاريخ 31/ 05/ 2020.

48/نور الدين فاتح، "الصفقات العسكرية لمصر عام 2021،" نقلا عن موقع: https://www.defeusearabic.com2021-02-27 .

49/هديل حربي ذاري العابدي، التعريف بنزع السلاح وعلاقته بتدبير الأمن، نقلا عن الموقع: https://www.m.alhewar.org بتاريخ 15-04-2020.

ثالثا: الصحف والمجلات:

50/ صحيفة ديلي تيلغراف، الانفاق العسكري العالمي، البريطانية، 18كانون الاول، 2018.

الملاحق

الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي)

معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكتاب السنوي: الأسلحة، ونزع السلاح، والأمن الدولي.

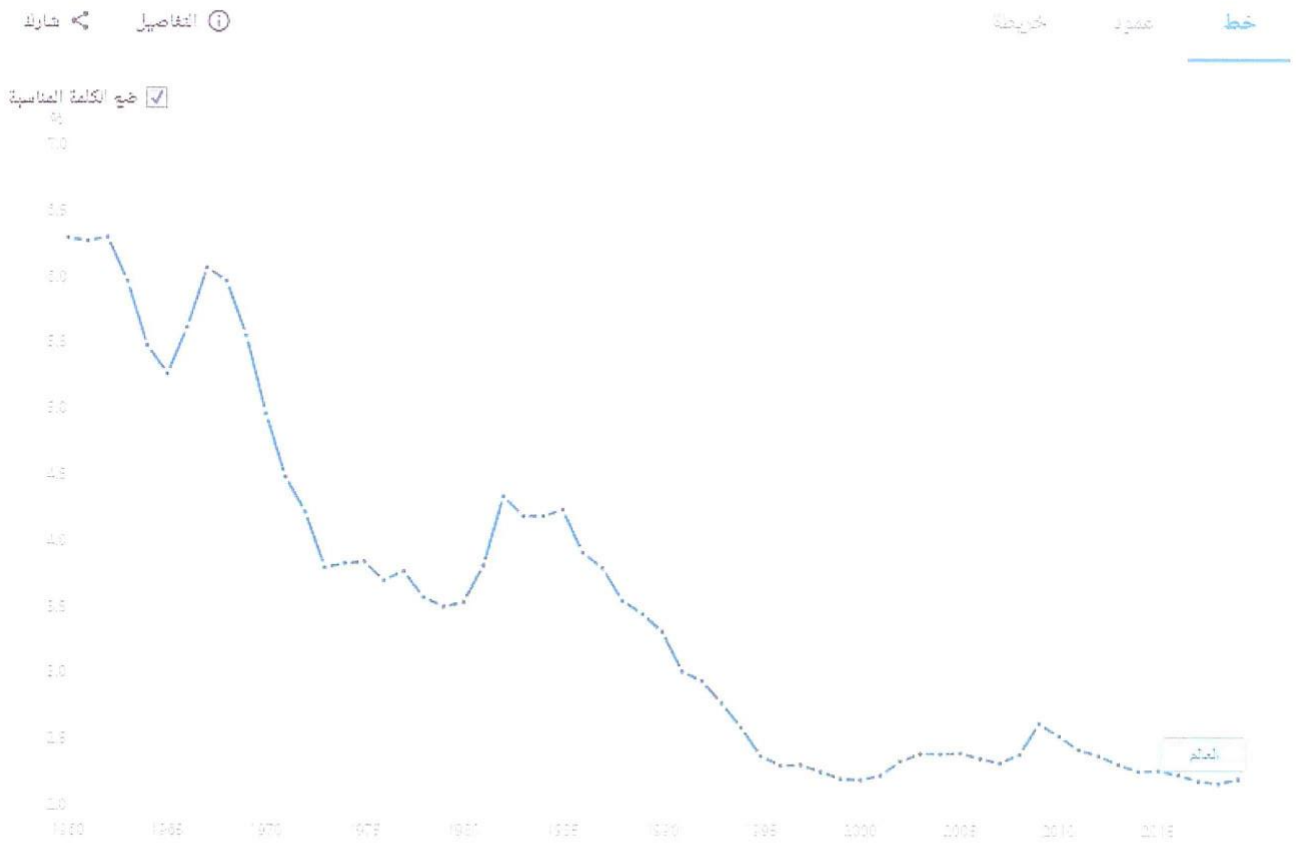

الملحق رقم 01

African importers of Russian arms

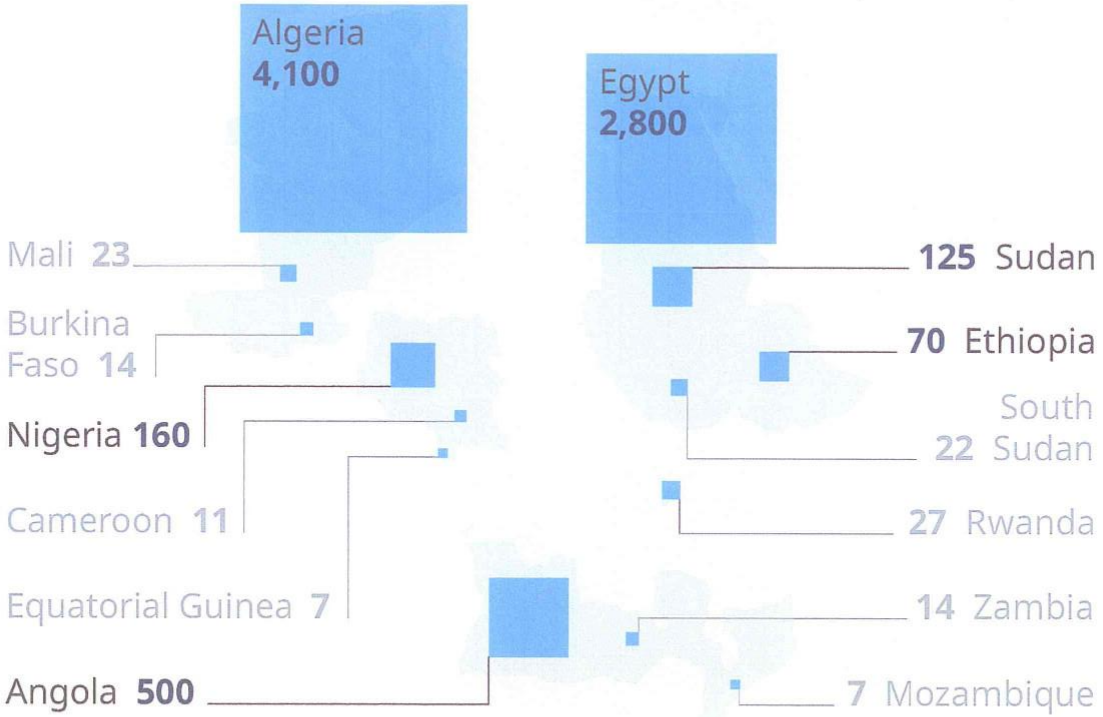

Values represent SIPRI's TIV indicator (in millions), a military capability index based on weapons purchased by countries

Source: SIPRI, based on export data from 2015–'19, figures over 100 rounded

الملحق رقم (٥)

Arms exports to Africa from Russia, USA, France and China

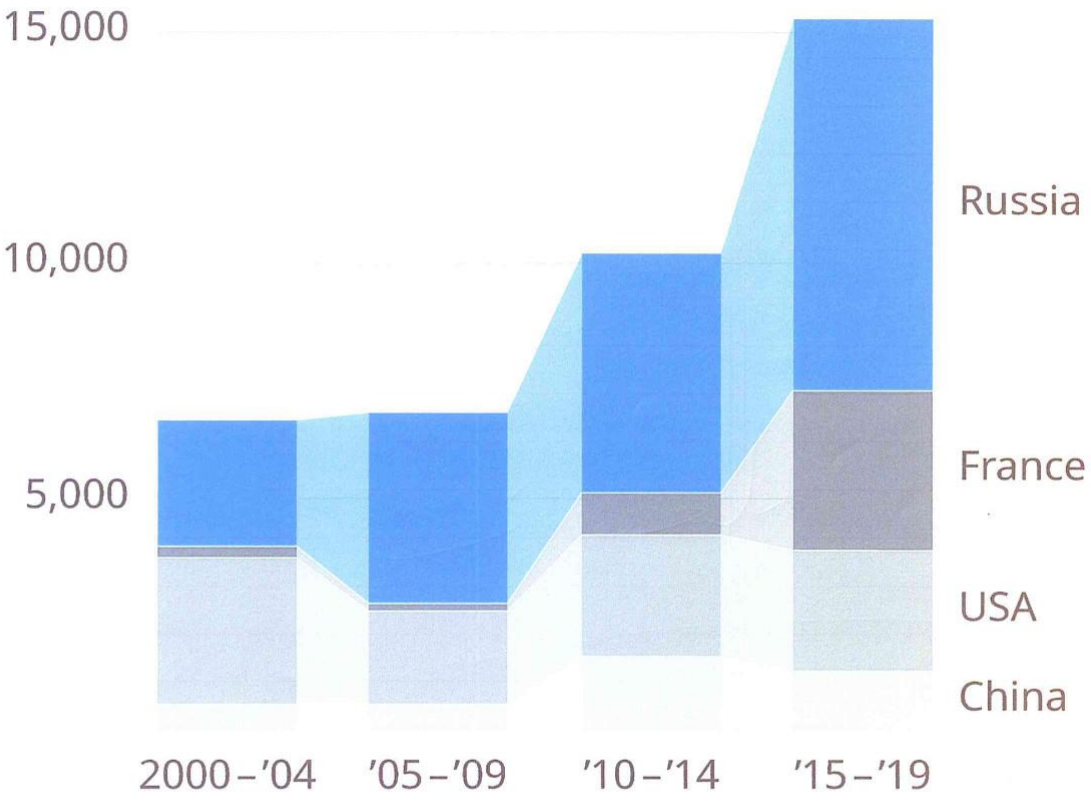

Figures in millions in TIV, SIPRI's pricing measurement of arms transfers' military capability rather than financial value

DW Source: SIPRI

الملحق رقم 03.

أثيوبيا ومصر
اقتصادياً

التفصيل	مصر	أثيوبيا
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	302 مليار دولار	91 مليار دولار
معدل دخل الفرد السنوي	3105 دولارات	نحو 1000 دولار سنويا
حجم الديون الخارجية	112 مليار دولار	50 مليار دولار
السكان تحت خط الفقر	٪30	٪32
معدل البطالة	٪12	٪18
احتياطات العملة الخارجية	37 مليار دولار/ 2020	3,2 مليار دولار/ 2018

الملحق رقم 04

أثيوبيا ومصر عسكريا

ميزانية الدفاع سنويا	عدد القوات العاملة	عدد قوات الاحتياط
11.2 مليار دولار	440 ألف جندي	480 ألف جندي
350 مليون دولار	162 ألف جندي	0

العدد الإجمالي للطائرات	الدبابات	المدرعات العسكرية
1054 طائرة	4300 دبابة	11700 مدرعة
86 طائرة	400 دبابة	114 مدرعة

المدافع بشتى أنواعها	السفن الحربية	حاملات الطائرات
4328 مدفعا وراجمة صواريخ	320 سفينة	2
67 مدفعا	0	0

الملحق رقم 05

أثيوبيا ومصر
ديموغرافياً

التفصيل	مصر	أثيوبيا
عدد السكان	104 ملايين نسمة	108 ملايين نسمة
المساحة	1,019 مليون كلم مربع	1,104 مليون كلم مربع
نسبة عدد السكان دون 55 عاما	٪89	٪92
نسبة النمو السكاني	٪2.3	٪2.56
نسبة الأمية	٪29	٪51
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	73 سنة	67 سنة

الملحق رقم 06

القاذفة المقاتلة الروسية
سو - 34

أعلى ارتفاع طيران
15000 متر

مدى الطيران الأقصى
4500 كلم

السرعة القصوى
1.900 كم/ساعة

الطول
23.34 متر

الارتفاع
6.36 متر

العرض: **14.70** متر

محركان من نوع
Lyulka AL-35F
بقوة دفع
8250 كلغم/سنتيمتر

أقصى وزن عند الإقلاع
45000 كلغ

arabi21.com عربي21

الملحق رقم 07 -

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح نسبة الانفاق العسكري في العالم للأعوام 2015 / 2016 / 2017 / 2019 / 2020.	46
02	جدول يوضح الانفاق العسكري في افريقيا والعالم.	49
03	جدول يوضح اقوى 06 جيوش في افريقيا لسنه 2021 بحسب غلوبال فاير باور.	51

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق
01	يمثل الإنفاق العسكري(% من إجمالي الناتج المحلي).
02	يمثل African importers of Russian arms.
03	يمثل Arms exports to Africa from Russia USA , France and China.
04	يمثل اثيوبيا ومصر إقتصاديا.
05	يمثل اثيوبيا ومصر عسكريا.
06	يمثل أثيوبيا ومصر ديموغرافيا.
07	يمثل القاذفة المقاتلة الروسية سو-34.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
خطة البحث	
مقدمة	**01**
الإطار المنهجي والمفهومي والنظري	
أولا: الإطار المنهجي	**03**
ثانيا: الإطار المفهومي	**05**
ثالثا: الإطار النظري	**14**
الفصل الأول: افريقيا بين ضرورات التسلح الداخلي وتحديات سباق التسلح الاقليمي والدولي.	
تمهيد	**20**
المبحث الأول: واقع التسلح وسباق التسلح في العالم وافريقيا.	**21**
المطلب الأول: واقع التسلح وسباق التسلح العالمي.	**21**
المطلب الثاني: واقع التسلح وسباق التسلح في افريقيا.	**33**
المبحث الثاني: التسلح وسباق التسلح في العقيدة العسكرية المصرية.	**40**
المطلب الأول: الانفاق العسكري المصري.	**40**
المطلب الثاني: توجهات واستراتيجيات سباق التسلح في مصر.	**45**
المبحث الثالث: التسلح وسباق التسلح في العقيدة العسكرية الاثيوبية.	**50**
المطلب الأول: الانفاق العسكري في اثيوبيا.	**50**
المطلب الثاني: توجهات استراتيجيات سباق التسلح في اثيوبيا.	**53**

خلاصة الفصل	**55**
الفصل الثاني: انعكاسات سباق التسلح على الواقعين المصري والإثيوبي	
تمهيد	**58**
المبحث الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على مصر.	**59**
المطلب الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على إثيوبيا.	**59**
المطلب الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الشأن الإقليمي والدولي.	**63**
المبحث الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على إثيوبيا.	**68**
المطلب الأول: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على البيئة الداخلية الإثيوبية.	**68**
المطلب الثاني: انعكاسات وتأثيرات سباق التسلح على الشأن الإقليمي والدولي.	**72**
خلاصة الفصل	**74**
الخاتمة	**76**
قائمة المراجع	**79**
الملاحق	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	

الملخص:

عرف سباق التسلح تطورا غير مسبوق في إفريقيا، وهذا راجع إلى مشاكل الأمن وعدم الاستقرار التي عرفتها إفريقيا في الآونة الأخيرة، بحيث يحتل هذا الموضوع حيزا مهما في الأبحاث والدراسات التي تهتم بالقضايا السياسية في العالم عامة ومصر وإثيوبيا خاصة، حيث نجد أن مصر تحتل المرتبة الأولى إفريقيا وعربيا والتاسعة عالميا، بينما تحتل إثيوبيا المرتبة السادسة إفريقيا في مجال الإنفاق العسكري، وهو ما سعت الدراسة إلى بحثه ومحاولة إيجاد تفسيرات مقنعة لسبب هذا التوجه.

Abstract:

The arms race has been an unprecedented development in Africa, owing to the problems of security and instability that Africa has recently experienced. This issue is an important feature of research and studies on political issues in the world in general and Egypt and Ethiopia in particular. Egypt ranks first in Africa, Arabs and ninth in the world, while Ethiopia ranks sixth in military spending.